تفنيد الوقائع الواردة فى أقوال شفيق منصور عن ماهر والنقراشى

الواقعة الأولى

دعوى اشتراك ماهر والنقراشى فى الجمعية السرية

سأقتصر هنا على ما يأتى وأترك التفصيل لحضرات زملائى.

(١) تناقض شفيق فى أقواله عن هذه الجمعية تناقضاً بينا:

ففى تقريره الرقيم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر أنه لما عاد من مالطة سنة ١٩١٩ فى أكتوبر تقريباً وجد جماعة يعملون على إنقاذ الوطن فضموه اليهم وهم عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى وأحمد ماهر ومصطفى أفندى حمدى وكان أول هم لهم العمل على التخلص من الوزراء الذين يعملون ضد مصلحة البلاد ولما تمت هذه الحالة وصل إلى علم الجماعة أن هناك أشخاصاً يشتغلون فى القضاء على الأفراد الإنجليز فكلف من الجماعة بالاتصال بهم لمعرفته بأولاد عنايت الذين كانوا من ضمنهم واتصل بهم فعلاً وقد انضم بعد ذلك للجماعة النقراشى ولكنه كان على بعد وصلته به وبماهر وكان عبد الحليم البيلى من المتصلين به شخصياً ثم عدل عن هذه الأقوال فى ١٤ أبريل ١٩٢٥ وفى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ قرر أن اللجنة الرئيسية الآن مؤلفة منه ومن ماهر والنقراشى، وأما قبلها فكانت مؤلفة من أشخاص آخرين وانقطعوا عن الاستمرار فى العمل وقرر أن حسن كامل الشيشينى لم يكن عضواً فى الجمعية لا عضواً أصلياً ولا عضواً استشارياً فلما أحرجه النائب العمومى بقوله له هل يعقل أن تتكلم عن ماهر فى موضوع خطير كهذا (يريد موضوع اغتيال السردار) أمام شخص أجنبى عنكم قال إن: الحقيقة أنه كان عضواً استشارياً وفى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ قرر أنه لما عاد من مالطة فى أواخر سنة ١٩١٩ أى حوالى شهر نوفمبر وجد الجماعة مكونة من عبد اللطيف بك الصوفانى ومصطفى أفندى حمدى وأحمد ماهر والنقراشى ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن الرافعى وأن هذه الجماعة كانت مكونة من قليل فانضم إليها٠ وكان هناك أعضاء استشاريون أمثال الشيشينى وكان البيلى له صلة بى عن بعد وأن عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى انقطعا عن العمل من يوم الانتهاء من الاعتداء على الوزارة وكذلك محمد بك شرارة من يوم سفره إلى مقر وظيفته فى الخارج

والتناقض فى أقواله ظاهر فى الأشخاص إذ أضاف فيما بعد النقراشى وشرارة على الأعضاء الذين كان قد أدعى أولاً أنهم هم الذين وجدهم مكونين للجمعية قبل الانضمام إليهم مع أنه لم يذكر شرارة أولاً، وقرر أن النقراشى لم ينضم إلى الجماعة إلا بعد الانتهاء من حوادث الوزراء وبعد أن اتصل هو بجمعية الاعتداء على الأفراد الإنجليز وهنا دليل مادى فى دعواه أن النقراشى كان موجوداً بالجمعية عندما حضر هو من مالطة فى أواخر سنة ١٩١٩ فى أكتوبر تقريباً أو حوالى شهر نوفمبر على قوله ذلك أن النقراشى كان فى ذلك العهد فى السويس ناظراً لمدرستها الأميرية ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ولم يغادرها فى هذه المدة مطلقاً لا بالإجازة ولا غيرها٠ يمكن الرجوع إلى بيان وزارة المعارف العمومية، الثابت فيه أن النقراشى كان ناظراً لمدرسة السويس من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ (أى قبل وصول شفيق منصور من مالطة) لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم نقل إلى أسيوط مديراً للتعليم بمجلس المديرية من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠يونيه سنة ١٩٢٠ وأنه فى هاتين المدتين لم يأخذ إجازة إلا ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ وهى المدة الضرورية للانتقال من السويس إلى أسيوط.

القاضى – من الجائز أنه يجئ فى إجازات غير رسمية.

النحاس باشا – إنه كان ناظرا لمدرسة السويس ويستحيل على الناظر أن يتغيب عن المدرسة من غير أن يثبت ذلك فى الجدول الخاص بالحضور والغياب.

أحمد بك لطفى– إن النقراشى نقل إلى السويس فى سنة ١٩١٩ وهى سنة اشتداد الحركة الوطنية والوزارة التى تولت الأمر عقب ذلك عملت على إبعاد جميع الموظفين الذين كان لهم اتصال بالحركة الوطنية فأبعدت النقراشى إلى السويس ثم أسيوط والمعروف أن الوزارة كانت على الدوام تراقب حركات الموظفين المذكورين فلا تعطيهم أجازات وكانوا تحت المراقبة الفعلية.

النحاس باشا– وكانت الوزارة فى ذلك الوقت تحت تأثير السلطة العسكرية فكان القصد إبعاد النقراشى وأمثاله من القاهرة والواقع أن النقراشى كان منفياً عن مصر فما كان يستطيع أن يحضر فى إجازة غير رسمية، ولا يمكن الاعتماد على غير ما جاء بالبيان الرسمى الصادر من

وزارة المعارف إن هذا الدليل المادى لا يصح الاستهتار به فهو يهدم أقوال شفيق منصور ومتى ثبت كذبه فى بعض دعواه بهذا الدليل المادى سقطت دعواه كلها، هذا فضلاً عن أن الباقين على قيد الحياة من الأشخاص الذين ذكرهم قد كذبوه جميعاً من غير استثناء.

(٢) استشهد شفيق فى تحقيق ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٥ على أن الجمعية مكونة من الأعضاء الذين ذكرهم بكل من محمود إسماعيل وعبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمد شمس الدين وعريان يوسف سعد فكذبوه جميعاً إذ كذبه الأربعة الأولون فى التحقيق الذى عمل فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ وقال له عبد الحميد عنايت فى أثناء مواجهته به:

((أنا قلت عنك لأنك كنت معنا وإذا كنت شخصاً آخر كنت قلت عنه)) وكذلك أعاد عبد الفتاح عنايت تكذيب شفيق منصور فى ذلك فى تحقيق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ وكذبه عريان يوسف سعد فى التحقيق الذى عمل معه فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وهنا استسمح حضرة القاضى فى أن أصحح واقعة جاءت فى سؤال وجهه حضرته لأحمد ماهر فى جلسة أول أمس أن أحمد إسماعيل ووالدته يقولان: إنه كانت لمحمود إسماعيل معرفة به وهذا لا يطابق الواقع فإن أحمد إسماعيل قرر أنه لا يعرف أن أخاه يعرف أحمد ماهر ووالدته زينب بنت بكرى حماد لم تذكر أحمد ماهر ضمن الذين قالت عنهم إنهم كانوا يترددون على ولدها محمود ونفس محمود إسماعيل قرر أنه لا يعرف أحمد ماهر.

القاضى- ألم تقل والدة محمود إسماعيل إن ولدها كان يقيم ولائم يحضرها حسن الشيشينى وأحمد ماهر وغيرهما؟

النحاس باشا- كلا، هذا غير صحيح، وليس فى أوراق التحقيق شئ من هذا وهذه هى إجاباتهما فى التحقيق.

س- ((هل كان يتردد على ابنك محمود أحد من معارفه فى المنزل؟

ج- اللى كان يتردد عليه كثير ويبيت معه فى بعض الليالى فى البيت عبد الرحمن البيلى وواحد اسمه جبريل جاء بات خمسة عشر يوماً باستمرار)).

س- هل كان يتردد عليه أحد خلاف عبد الرحمن البيلى؟

ج- كان يعزم إخوانه وكانوا يجوا له وأنا طبعاً ما شوفهمشى)).

القاضى- يمكن لها أقوال أخرى

النحاس باشا- كلا.

مرقص باشا حنا- النيابة موجودة وهى تقول لنا: إن كان لوالدة محمود إسماعيل استجواب آخر أم لا.

النحاس باشا- إن هذه المسألة هامة يجب تحقيقها ولا نود مطلقاً أن يبقى فى ذهن حضرة القاضى أثر لمثل هذه المسائل التى لا وجود لها فى التحقيقات وبما أن التحقيقات طويلة جداً فإنى أنتظر فى دفاعى حتى تبحث عنها المحكمة أو النيابة.

القاضى- نتركها من ذهننا مؤقتاً وأنا متنازل عنها الآن.

النحاس باشا- هذا موضعها فأرجو تحقيقها.

هنا حضر حضرة مصطفى بك حنفى رئيس النيابة وقال: إن أحمد إسماعيل هو الذى ذكر الأشخاص الذين كانوا يترددون على العزئم التى كان يقيمها محمود إسماعيل فتراجع.

النحاس باشا- تلا أقوال أحمد إسماعيل فى صفحتين ٧٧و٨١ وليس فيها ذكر لأحمد ماهر.

مصطفى بك حنفى- لأحمد إسماعيل أقوال أخرى.

القاضى- نتركها الآن وأنا أقر بأنى مخطئ.

النحاس باشا- أرجو من حضراتكم أن تعتبروا أن ما أطلبه لم يكن فيه إحراج لكم وما قصدت إحراجكم مطلقاً وكل ما أقصده هو أن تقفوا على الحقيقة كما هى إذ ليس من شأنى أن أترككم تفهمون الوقائع على غير صحتها فإن مهمتى كمحام هى مساعدة القضاء على كشف الحقيقة ليس إلا.

القاضى- نترك مصطفى بك حنفى يبحثها ويقول لنا عن النتيجة.

النحاس باشا- موافق.

مصطفى بك حنفى (بعد البحث) - لم يأت فى أقوال أحمد إسماعيل ذكر لأحمد ماهر.

القاضى- لقد نزعتها من ذهنى نهائياً.

النحاس باشا- الحمد الله على ذلك.

وانتقل إذن لنقطة أخرى وهى الأسباب التى سهلت على شفيق منصور اتهام ماهر والنقراشى.

هذه الأسباب هى:

أولاً: حسده لهما لتربعهما دونه فى وظائف عالية فى الدولة وهذا ما قرره نجيب الهلباوى، وقرر أيضاً أن شفيق كان يطعن على الأشخاص الملتفين حول سعد باشا بأنهم ذوو مآرب شخصية ويأخذون الوظائف لهم ولأقاربهم وأنه انتقد تعيين ماهر وزيراً والنقراشى وكيل وزارة.

وثانيا: معارضة ماهر له فى تعيينه فى مكتب مجلس النواب أو فى بعض لجانه واعترافاته بذلك.

وثالثاً: اعتقاده بأن مسئوليته فى حادثة السردار ترتفع بقوله: إنه أخبر بها ماهر الذى كان وزيراً مختصاً والنقراشى الذى كان وكيل وزارة الداخلية ومختصاً أيضاً (شهادة وهيب بك دوس). وبناء على ما تقدم لا يكون لدعوى اشتراك ماهر والنقراشى فى جمعية سرية نصيب من الصحة.

الواقعة الثانية

دعوى وجود أحمد ماهر مع الضابط مصطفى حمدى بجبل حلوان

عندما كان يتمرن على إلقاء

القنابل فمات من شظية قنبلة

هذه التهمة مكذوبة:

أولاً: لأن شفيق منصور لم يذكر شيئاً عن اتهام ماهر فى هذه الحادثة فى تقرير٣١ أبريل سنة ٥٢٩١ مع أنه اتهمه بوجوده فى الجمعية السرية ومع كونه ذكر هذه الحادثة فى هذا التقرير إذ جاء فيه ((وأما مصطفى حمدى فقد قتل عندما كان يجرب قنبلة من القنابل الأولى التى كانت تعمل فى مصر وجربها وهو لا يعرف قوتها فأصيب بها وقد كان يشتغل بعملها وملوها واستخرج التركيب من كتاب عنده)).

فلو كان ماهر مشتركاً فى هذه لما تأخر عن ذكره بعد أن اتهمه بأنه عضو فى الجمعية السرية.

ثانياً: لأنه لم ينسب هذه الحادثة إلى ماهر إلا فى تحقيق ١٢ مايو سنة ٥٢٩١ تنفيذاً للخطة التى رسمت فى التأثير عليه لاتهام ماهر والنقراشى على ما سبق بيانه وكان مطلوباً منه أن يؤيد اتهامهما بوقائع حتى يستحق الوعد الذى وعد به على نحو ما سبق بيانه وقد كان فى ذلك الوقت قد اطلع على جميع التحقيقات التى حصلت فى الدعوى بعد إحالة القضية على محكمة الجنايات وعلم بما قيل فيها من تفاصيل هذه الحادثة فكان من السهل عليه بعد ذلك أن يتهم فيها ماهر فقد ورد فى التحقيقات أن الذى أخبر لأول مرة بوجود جثة مصطفى حمدى بجبل حلوان هو عبد الحميد عنايت لنجيب هلباوى عندما أراد أن يعرف منه مكان الجثة إذ كان لا يعرفه من قبل فقال له: ((إنى أريد أن أذهب لزيارة قبر مصطفى حمدى يوم الجمعة بدعوى أنى أريد الصلاة فى الأمام فقال لى: إنه موجود بحلوان لا بالإمام فقلت له: لقد وجب علينا زيارته، فرضى بذلك٠ وفى ثانى يوم ذهبنا إلى حلوان إلا أننا لم نتمكن من معرفة القبر سنة ٥٢٩١، وقرر ذلك أيضاً فى تحقيق ٧١ فبراير سنة ٥٢٩١، وقال سليم أفندى زكى فى التحقيق فى هذا اليوم: إن عبد الحميد

عنايت لما ذهب إلى الجبل مع الهلباوى لمعرفة مكان الجثة لم يتمكن من معرفة هذا المكان وأخبر نجيب الهلباوى بأنه لم يكن هو شخصياً مع مصطفى حمدى بل معه عبد الخالق عنايت وشخص آخر سيجتهد فى البحث عنه ومعرفة مكان القبر منه ولو كان يعلم أن الشخص الآخر هو أحمد ماهر لما تأخر عن إخباره به وقد عملت نشرة إدارية فى ٤١ أبريل سنة ٠٢٩١ ولم يعد وزيادة على ذلك فإن هذه الحادثة نسبت إلى شفيق منصور نفسه، أرجو أن تشعروا من هذه الوقائع بمثل ما نشعر به نحن فقد ورد ذكر هذه الحادثة بحضوره على لسان محاميه بجلسة المعارضة التى انعقدت فى ٨٢ فبراير سنة ٥٢٩١ باعتبار أنها منسوبة إليه حيث قال: ((ويقال أيضاً: إن الأستاذ شفيق منصور يأخذ الناس إلى الجبل ليعلمهم إطلاق القنابل وهنا نرد على النيابة فيما ادعته من أن أقوال شفيق منصور فى ذلك تأيدت بالماديات وهى وجود الجثة فإن هذا الاكتشاف لم يحصل بناء على قول شفيق منصور بل بناء على قول عبد الحميد عنايت لنجيب الهلباوى بأن الجثة فى جبل حلوان وذهابه معه فعلاً إلى الجبل بحلوان لزيارة قبره فلم يعثر عليه.

وثالثاً: لأنه قرر فى تحقيق ١٢ مايو أنه فى يوم قتل مصطفى حمدى حضر سليمان أفندى حافظ من الإسكندرية وتصادف وجوده وقت أن كان أحمد ماهر عائداً من حلوان وسمع انفجار القنبلة فى مصطفى حمدى فكذبه سليمان أفندى حافظ فى ذلك وقرر أنه لا يعرف أحمد ماهر ويلاحظ أن سليمان أفندى حافظ محام ومنتم إلى الحزب الوطنى كما هو مذكور فى أقواله ويلاحظ أن شفيق بعد هذا التكذيب قد تحاشى فى تقرير ٨١ يونيه سنة ٥٢٩١ أنه فى اليوم الثانى ذهب لدفن الجثة كل من ماهر وعبد الرحمن بك الرافعى وشخص اسمه يعقوب أفندى صبرى أظنه موظفاً فى إحدى المدارس (كأنه لا يعرفه من قبل مع أنه قرر فى تحقيق ٣٢ يونيه سنة ٥٢٩١ أنه كان من ضمن أعضاء جمعية الإسكندرية التى هى فرع من جمعية التضامن) فكذبه عبد الرحمن بك الرافعى وكذبه فى ذلك نفس يعقوب صبرى.

ورابعاً: لأنه ادعى أن أخبرهم أنه عندما أصيب مصطفى حمدى أسعفه أولاً بمنديله فلم يمنع الدم فمزق بطانة البالطو الذى كان يلبسه وربط رأسه بها وقد أثبت الطبيب الشرعى فى تقريره بتاريخ ٥١ يوليه سنة ٥٢٩١ ما يأتى:

(١) أن كلا المنديلين بحرف متنى وانهما من صنع واحد.

(٢) أنه قد عثر على آثار دم باهتة على أحدهم وعلى البطانة الداخلية لياقة السترة وبطانة الطربوش الداخلية وهذه الآثار ضئيلة للغاية ولم يمكن الحصول على تفاعل بالفحص المعملى ولذلك لا يمكن القول عما إذا كان هذا الدم آدميا أم غير ذلك.

(٣) إن رجل البنطلون اليمنى مقطوعة وأن جزءاً من القماش منزوع من شريحة.

(٤) إن قطعة القماش التى وجدت مقاسها ٥×٢ سنتيمتر وهى قماش أسود مضلع.

وهذا يدل دلالة قاطعة:

(١) على أن المنديلين لشخص واحد وهما بطبيعة الحال لنفس الشخص الذى وجد مع ملابسه لأنه لا يعقل أن يكون الشخص الذى يلبس بدله لا يكون معه مناديل وقد قررت والدة مصطفى حمدى بأن ابنها له عادة أن يحمل مناديل بيضاء لها حرف متنى وقرر أخوه توحيد طاهر أن أخاه يحمل مناديل تيل أبيض وحرفها بعد الأحيان عريض وبعض الأحيان رفيع أى أنها ذات حرف متنى فيكون إذن المنديلان اللذان وجدهما منديلى مصطفى حمدى ولا يمكن أن يكون أحدهما لأحمد ماهر.

(٢) على أنه لا يوجد آثار دم غزير على أى المنديلين حتى يصح القول بأنه لم يمنع الدم عندما استعمل فى الإسعاف والمقرر طبيا أن آثار الدم تبقى عدة سنين، فالأثر الضئيل الباهت الذى لم يمكن للطبيب الشرعى أن يحكم إن كان دم إنسان أو حيوان لا يمكن أن يكون أثر الدم الغزير الذى لم يكف المنديل لمنعه كما قرر شفيق فى روايته المختلقة عن ماهر.

(٣) إن قطعة القماش الصغيرة التى وجدت مقاسها ٥×٢ سنتيمتر وهى من قماش أسود مضلع فهى من الجزء القماش المنزوع من بنطلون البدلة ولم يكن من بطانة بالطو أحمد ماهر كما ادعى شفيق وهى مع صغرها هذا لا تصلح لأن يربط بها رأس مصطفى حمدى طبعا وليس بها آثار دم ولم يضبط عند ماهر بالطو بطانته منزوعة منه، هذه هى الدلائل المادية التى تكذب رواية شفيق وتهدمها رأساً على عقب.

الواقعة الثالثة

الادعاء بأن ماهر والنقراشى

اشتركا فى اكتتاب بمبلغ مائتى جنيه لعائلة مصطفى حمدى

ادعى شفيق منصور فى تحقيق ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ أنهم عملوا اكتتابا لعائلة مصطفى حمدى جمعوا فيه ٢٠٠ جنيه دفع كل واحد جزءاً من هذا المبلغ، فهو دفع جزءاً وأحمد ماهر دفع جزءاً يبلغ ستين أو سبعين جنيهاً على ما يتذكر ودفع النقراشى جزءاً بسيطاً والشيشينى أيضاً وأن كل من ساعد فى هذا الاكتتاب ساعد بقصد إعانة عائلة فقيرة إلا أحمد ماهر فإنه دفع وهو يعلم بأن مصطفى حمدى قتل من انفجار قنبلة فيه وأن سليمان أفندى حافظ كلف بالسفر لإرسال المبلغ من بوسته الجهة المذكورة إلى والدة مصطفى حمدى وأنه سافر خصيصاً على ما يتذكر وفى تقرير ١٨ يونيه ١٩٢٥ قرر أن الذين دفعوا المبلغ هم المجتمعون وهم ماهر وعبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى، وأنه أخذ من الشيشينى مبلغاً على سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدى وكذلك النقراشى وهو(أى شفيق).

وردنا على ذلك:

(١) أن الأحياء من جميع هؤلاء كذبوه فكذبه الشيشينى وكذبه عبد الرحمن بك الرافعى وكذبه سليمان أفندى حافظ.

(٢) أن شفيق قرر أن حافظة إرسال النقود من بوستة الفيوم لوالدة مصطفى حمدى لابد من أن تكون كتبت بخط سليمان أفندى حافظ وقد جعلت النيابة ذلك سبباً لإطالة حبس المتهمين عدة أشهر لفحص خط الحافظة بمعرفة الخبير وحتى يقدم تقريره عمن كتبها وكانت تكرر ذكر هذا السبب فى جلسات المعارضة فى الحبس إلى أن اعترفت بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أمام أودة المشورة بأن البحث فى الحوالة انتهى، أى أن الخبير قدم تقريره بأن الحافظة لم تكن بخط سليمان حافظ ولا أحمد ماهر.

(٣) إن ادعاء النيابة وجود الحوالة بإرسال المبلغ من بوستة الفيوم الى والدة مصطفى حمدى يؤيد أقوال شفيق منصور ادعاء منقوض لأن العثور على هذه الحوالة لم يجيىء من طريق شفيق منصور بل من طريق أسرة مصطفى حمدى اذ أن ذكر ارسال هذا المبلغ من بوستة الفيوم ورد على لسان توحيد طاهر أخى مصطفى حمدى فى تحقيق ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ نقلاً عن والدته فى اليوم السابق، حيث قال: وقد علمت من والدتى البارحة فقط بأنه بعد اختفاء أخى وصلها جواب مسوكر وبه حوالة بمبلغ ٢٠٠ جنيه، والجواب بإمضاء واحد اسمه مصطفى علوان من الفيوم وكذلك ورد على لسان سيف الدين طاهر وكذلك قررته والدته فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥.

(٤) إن نجيب الهلباوى قرر فى تحقيق ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ أن شفيق منصور أخبره أن من ضمن المصاريف التى يقوم بها من جيبه الخاص إعانة عائلة مصطفى حمدى وكذلك قرر أن شفيق منصور أخبره أن مصطفى حمدى كان يتمرن فى الجبل على إلقاء القنابل فانفجرت فيه قنبلة فقتلته وأراد أن يلم الإعانة لأهله فلم يقبل أحد وهذا يكذب قول شفيق بأنه عمل اكتتاباً لعائلة مصطفى حمدى بمبلغ ٢٠٠ جنيه واشترك فيه ماهر والنقراشى.

(٥) اتضح من أقوال عائلة مصطفى حمدى أن المبلغ ورد إلى والدته فى شهر يناير سنة ١٩٢٠ واتضح من الحافظتين اللتين أرسل بهما مبلغ المائتى جنيه من بوستة الفيوم ((لأنه اتضح أنه أرسل حافظتين كل حافظة بمائة جنيه فحص الخبير خطهما)) وأطلعنا عليهما مع تقرير الخبير فوجدنا أن تاريخهما ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ وفى هذا التاريخ كان النقراشى بأسيوط- ابتداء من ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩- مديراً للتعليم بمجلس مديرية أسيوط واستمر بها انقطاع إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ كما هو نص الشهادة من وزارة المعارف العمومية وهذا قاطع فى أن النقراشى كان بأسيوط قبل وفاة الضابط مصطفى حمدى واستمر بها إلى ما بعد إرسال مبلغ المائتى جنيه من بوستة الفيوم إلى والدة مصطفى حمدى ببضعة شهور فماذا يكون الحال فى دعوى شفيق منصور أن النقراشى اكتتب فى هذا المبلغ؟

إنه لاشك مختلف ومؤثر عليه لهذا الاختلاف وهذا يهدم الواقعة برمتها ومثل ذلك فى الاختلاف ما ادعاه شفيق فى تحقيق ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٥ مما لم يذكره قبلا، وهو أنه كان يحصل من ماهر

والنقراشى والشيشينى اشتراكات شهرية ٢ جنيه من كل منهم ويسلمها للشيشينى وهذا يدفعها ليوسف طاهر خال مصطفى حمدى وقد كذبه فى ذلك الشيشينى ويوسف طاهر وجميع أقارب مصطفى حمدى٠ وأشير هنا الى التأثيرات التى وقعت فى السجن على يوسف طاهر لحمله على اتهام ماهر والنقراشى بالباطل فأبت نفسه الكريمة أن يخضع لهذه المؤثرات وآثر الموت على اتهام الأبرياء بالباطل فأضرب عن الأكل ليفارق هذه الحياة التعسة ونقل من السجن إلى المستشفى وبقى به أحد عشر يوماً وقد شاع هذا الأمر فى حينه فأبلغته لسعادة النائب العمومى الذى كان له الفضل فى إنقاذ حياته بأن أفرج عنه وأخلى سبيله وقد كان كلام الشيشينى فى التحقيق وأمام حضراتكم عند سؤاله عن ذلك مؤثراً يشف عن الخلق الكريم والصدق التام الذى لا يأتيه الكذب من أى طريق وربما كانوا يقصدون من الشيشينى أن يكون أيضاً شاهد ملك ولكنه والحمد لله لم يقبل أن يكون هذا الرجل لأن هذه هى أخلاقه فكان جزاؤه أن يؤتى به إلى قفص الاتهام لأنه لم يقبل أن يكون كيعقوب صبرى شاهد ملك وأنا معتقد أن الأثر الذى يحصل فى نفوس السامعين من هذا التفصيل لابد من أن يكون متفقاً مع ما شعرت به أنا نفسى من أن الوقائع مختلقة ضد ماهر والنقراشى والشيشينى أيضاً لأن نفسه أبية، فهو فى نظرهم يستحق أيضاً الإعدام٠ هذه هى حادثة مصطفى حمدى برمتها التى لا علاقة لها على الإطلاق بالحوادث المعينة المنسوبة للمتهمين جميعاً الاشتراك فيها فقد ثبت حقيقتها بما لا يدع مجالاً للشك بأن ماهر والنقراشى لا يد لهما فيها بأى حال من الأحوال.

openkanar.com

الواقعة الرابعة

حوادث الاغتيال

هذه الحوادث ذكر تفصيلها لأول مرة فى تقرير شفيق منصور الرقيم ١٨ يوليه سنة ١٩٢٥ بعد الحكم عليه بالإعدام أما قبل ذلك فلم يذكر تفصيلاً لهذه الحوادث أصلاً بل إنه قرر فى تقرير ١٣ أبريل ما يأتى: ((للحقيقة ولقول الحق أقول: لا أتذكر ولا يمكننى أن أتذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث)) وسترون أنه بعد الحكم عليه بالإعدام تذكر فى تحقيق ٢١ مايو بعد ما أحيل على محكمة الجنايات قال شفيق "أما الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء فكان يشتغل فيها فروع أخرى وقد مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدى لأن الأشخاص الذين اتهموا فيها لم يعترفوا وسبق الحكم عليهم. وهؤلاء الأشخاص لو اعترفوا يمكنهم أن يقيموا الدليل على الجمعيات بوجوه كثيرة"

وهذا الدليل على عدم إمكانه إعطاء أى تفصيل عن هذه الحوادث وهو لم يعط هذا التفصيل إلا بعد الحكم عليه بالإعدام فى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥.

النيابة - (حضرة سيد بك مصطفى) - لقد تذكرت ما يتعلق بهذا التقرير وأنا مستعد للإجابة عنه. وهو أنه كان موجودا فى النيابة فى ١٥ يونيه للاطلاع عليه. وظاهر من المحضر أن التقرير كان بغير تاريخ. ولذلك قلنا: "اطلعنا على تقرير شفيق منصور الخاص بأقواله بعد صدور الحكم عليه إلخ" ثم ردته النيابة لوضع التاريخ عليه. وفى يوم ١٨ يونيه نظرت المعارضة والنيابة طلبت الإفراج لأن شفيق قدم تقريرا. ثم ضم التاريخ على التقرير وأعيد للنيابة.

الغرابلى باشا - لكن التقرير وضعت عليه ثلاثة تواريخ ١٨ و١٩ و٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥.

النيابة - لا

النحاس باشا - تناول التقرير من يد وكيل النيابة واطلع عليه، أرجو أن يثبت حضرة القاضى أن تاريخ التقرير وصلبه مكتوبان بحبر واحد وبخط واحد مما يدل على أنهما كتبا فى وقت واحد. لأنه

مما لا شك فيه أنه إذا كتبنا كتابة الآن ثم زدنا عليها بعد أيام عبارة أخرى فلابد أن يظهر هناك اختلاف فى لون الحبر، هذا والتقرير مكون من ٣٢ صحيفة تنتهى بإمضاء شفيق منصور وموضوع عليها التاريخ ثم ورقة أخرى عليها نمرة ٣٣ وتنتهى أيضا بالتاريخ والإمضاء.

القاضى – إن التقرير مكون من ٣٢ صحيفة وعليها إمضاء شفيق منصور فى ١٨ يونية سنة ١٩٢٥ ثم مضاف عليه ورقة عنوانها (جمعية الدفاع الوطنى) وعليها نفس التاريخ مكتوب بخط الورقة الأخيرة.

النحاس باشا – هل الورقة الأخيرة شئ خاص بحادثة المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى؟

النيابة – لا.. وهذه الحادثة مدونة فى صحيفتى ١١ و١٢.

أحمد بك لطفى – خطاب الحكمدار الذى أرسل به التقرير المذكور للنائب العمومى مذكور فيه أن معه خطابا من الضابط المكلف بحراسة المسجون شفيق منصور، فأين هذا الخطاب؟

النيابة – الخطاب موجود وهاهو ذا.

النحاس باشا: هذا الخطاب وهو المحرر باللغة الإنجليزية وتاريخه ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ وتلا خطاب الحكمدار وتاريخه ٢٠ يونيه أيضا – يتضح من ذلك أن التقرير المذكور لم يرسل لسعادة النائب العمومى إلا فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ والنيابة تقول أن هذا التقرير كان أرسل إليها قبل ذلك بدون تاريخ فاطلعت وأثبته حضرة سيد بك مصطفى فى محضره فى ١٥ يونيه ثم رده.

وتفسير ذلك أن النيابة اطلعت على هذا التقرير قبل أن يتم وضعه. وأظن أنه ليس من المصلحة أن أفصل أكثر من ذلك.

وتعليل النيابة الذى ذكره حضرة السيد مصطفى بك اليوم غير صحيح بدليل أن كتاب الحكمدار لسعادة النائب العمومى تاريخه ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ ومرفق به خطاب الضابط الإنجليزى المكلف بحراسة شفيق إلى الحكمدار وتاريخه ٢٠ يونيه أيضا. ومعنى ذلك أن هذا التقرير لم يخرج من

يد شفيق رسميا إلى يد ذلك الضابط إلا فى يونيه سنة ١٩٢٥ فلم يرسل للنائب العمومى قبل ذلك بأيام والا لكان ظهر أمام حضراتكم من الضابط الإنجليزى بإرسال هذا التقرير إلى الحكمدار ثم الخطاب من الحكمدار إلى النائب العمومى قبل يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ الذى أثبت فى محضره أنه اطلع على هذا التقرير.

وهيب بك دوس – إن عبارة الخطاب الصادر من سعادة الحكمدار إلى سعادة النائب العمومى فى انه لأول مرة تحصل مخابرة بشأن هذا التقرير حيث يقول فيه.

"ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكون من ٣٢ صحيفة حيث طلب شفيق إرساله لسعادتكم (وهذه الدلالة بذاتها ظاهرة من خطاب سجان شفيق إلى الحكمدار بما يقطع فى استحالة أن يكون التقرير أرسل قبل ذلك ثم أعيد لوضع التاريخ له)

النحاس باشا – فلتفسر لنا النيابة ذلك.

النيابة – فسروا أنتم.

النحاس باشا – تريد أن نفسر. إذن أفسر، وتفسيرى أن هذه التقارير تطبخ بمعرفتكم جميعا. أفسر أكثر من ذلك. وهو أن هذه التقارير ترتب فى معمل مخصوص جزءا جزءا. وهذا المعمل تطلع النيابة على ما حضره جزءا جزءا وأن النيابة فى يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ قبل أن يتم ترتيب التقرير بجميع أجزائه كانت قد اطلعت على الجزء الخاص بحادثة المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى الذى أتفق على أن يكتب على اعتبار أنه صادر من شفيق منصور. وذلك أجرت تحقيقا عن هذا الجزء من التقرير فى يوم ١٥ يونيه قبل أن يتم وضع جميع الأجزاء الخاصة بهذا المعمل المخصوص. وقبل أن تعطى إلى شفيق منصور لينسخها ويوقع عليها وقبل أن ترسل رسميا من الضابط الحارس إلى الحكمدار ومنه إلى النائب العمومى.

اكتبوا هذا عنى وانشروه على الملأ وقولوا:إنى أتهم علنا وفى مجلس القضاء النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات فى التدبير لاغتيال ماهر والنقراشى.

والدليل الثابت مادى لا يمكن للنيابة أن تخرج منه بأى حال من الأحوال.

دليل الخطاب الرسمى الصادر من الحكمدار بإرسال هذا التقرير إلى سعادة النائب العمومى بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ ونصه حرفيا:

حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية.

نتشرف بأن نرسل لسعادتكم مع هذا الخطاب الوارد لنا من الملازم أول هيزرس المعين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكون من ٣٣ صفحة حيث طلب إرساله لسعادتكم تحريرا فى ٢٠ يونيه ١٩٢٥.

رسل حكمدار البوليس

(إمضاء)

والخطاب المرسل من الضابط هيزرس المذكور إلى حكمدار بوليس القاهرة باللغة الإنجليزية وترجمته ما يلى:

"سيدى"

مرسل مع هذا تقرير مكون من ٣٣ صفحة عمل بمعرفة المسجون شفيق منصور وطلب منى أن ترسل إلى سعادة النائب العمومى.

تحريرا فى يونيه سنة ١٩٢٥

الضابط

(إمضاء) هيزرس

وإنه لا يوجد فى الأوراق أى خطاب صادر من الحكمدار إلى سعادة النائب العمومى بإرسال هذا التقرير قبل هذا التاريخ إليه أى قبل تاريخ ٢٠ يونيه. ولا جواب من الضابط المكلف بحراسة شفيق منصور بإرسال هذا التقرير من السجن إلى حكمدار العاصمة قبل هذا التاريخ أيضا أى تاريخ ٢٠ يونيه. ولا خطاب من النيابة إلى حكمدار العاصمة برد ذلك التقرير الى الحكمدار لوضع تاريخ عليه، وأن خطاب الحكمدار ذاته المحرر فى ٢٠ يونيه وخطاب الضابط المحرر فى التاريخ المذكور صريحان فى أن هذا التقرير أرسل لأول مرة من الضابط الحارس إلى الحكمدار إلى النائب العمومى.

أريد أن أضيف عبارة بسيطة على ما قلته ردا على حضرة وكيل النيابة بأن هذا التقرير كان قد ورد الى النيابة فوجدته غير مؤرخ فردته لوضع التاريخ عليه.

أقول علاوة على ما قلته إن هذا التعليل غير معقول. إذ أن إعطاء الأوراق تاريخا يكفى فيه أن يثبت عليه حضرة النائب تاريخ وروده إليه كما هو المتبع فى جميع الأقوال وكما هو المتبع فى هذه القضية أيضا فإنه يوجد من الأوراق لشفيق منصور ذاته بدون تاريخ. فما كان هناك حاجة تدعو إلى تقرير ١٨ يونيه لمجرد وضع تاريخ عليه.

وإلى هنا كفاية.

أحمد بك لطفى - ألاحظ أن جواب العسكرى الإنجليزى مكتوب باللغة الإنجليزية بالآلة الكاتبة وليس معروفا أن فى السجن العمومى آلة كاتبة أفرنجية ولا كتبة يكتبون عليها والذى استنتجه أن هذا الخطاب كتب مع خطاب الحكمدار فى المحافظة فى وقت واحد ولم يسلم التقرير مباشرة من شفيق إلى سجانه، والمفروض أن التقرير بعد أن كتب فى وجهة أخرى وتقدم إلى النيابة أو إلى أولى الشان أعيد إلى المحافظة ليرسل إلى النيابة بطريقة رسمية.

النحاس باشا – أرجو أن يؤشر حضرة القاضى على الخطابين ويثبت فى المحضر أنه أشر عليهما.

حضرة القاضى – إجابة إلى طلبه.

النحاس باشا – أعود بعد ذلك إلى الكلام على حوادث الاغتيال حادثة حادثة.

قلت لحضراتكم إن شفيق قرر فى تقريره انه لا يتذكر ولا يمكن أن يتذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث وأنه فى ٢١ مايو قرر أن هذه الحوادث مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدى لأن الأشخاص الذين اتهموا فيها لم يعترفوا وسبق الحكم عليهم. وهؤلاء الأشخاص لو اعترفوا يمكنهم أن يقيموا الدليل على الجمعيات بوجوه كثيرة. ولكنه بعد الحكم عليه بالإعدام أمكنه أن يتذكر. وأن يذكر تفصيل الحوادث حادثة حادثة. وذكر ذلك فى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ تحت إشراف البوليس وغيره من السلطات كما سبق بيانه.

opelkandl.com

الحادثة الأولى

حادثة يوسف باشا وهبة

ذكر شفيق لأول مرة تفاصيل هذه الحادثة فى تقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ فذكر - ذلك الذى قرر من قبل أنه لا يمكنه أن يتذكر شيئا من التفاصيل - متى وقعت الحادثة. وأين تقررت. وأسماء الذين اشتركوا فى تقريرها. ومن ندب لتنفيذها. ومن ندب لتمرين المنفذ. ومن سلم القنابل إليه.

فقال: أنها وقعت فى ديسمبر سنة ١٩١٩ وأنها تقررت فى منزل الصوفانى بك بحضور الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك وماهر وشفيق ومصطفى حمدى وإنه أخذ رأى النقراشى بك على انفراد. وانتدب مصطفى حمدى لتمرين الشخص المنتدب للتنفيذ وهو عريان يوسف سعد الذى أحضره مصطفى حمدى من فرع تابع إلى عبد الحى كيره الذى كان تابعا إلى ماهر وذهب مصطفى حمدى معه للقيام بالتمرين.

وأنه فى يوم الحادثة سلمت إليه قنبلتان ومسدسان وبالطو أصفر على ما يتذكر.

ذكر هذه التفاصيل بعد الحكم عليه بالإعدام. فهل لهذه الأقوال نصيب من الصحة؟ كلا. فقد كذبه جميع الأحياء من الأشخاص الذين ذكرهم فى كل ما ادعاه فكذبه الرافعى بك وماهر والنقراشى وكذبه عريان يوسف سعد فى تحقيق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وقرر عريان يوسف هذا أن القنبلة اشتراها من طليانى وأن مصطفى حمدى لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقا وأنه لم يذهب إلى منزل الصوفانى مطلقا ولم يكن عضوا فى جمعية سرية لارتكاب الجرائم مطلقا.

وعريان هذا هو الذى حكم عليه فى هذه الحادثة ونفذ الحكم عليه وبقى فى السجن إلى أن أفرج عنه مع المجرمين السياسيين فى سنة ١٩٢٤.

هذه يا حضرة القاضى من الحوادث التى قلت لحضراتكم عنها إن العفو شملها ومع ذلك فرق فيها بين الأشخاص فصرف النظر عن اتهام بعضهم ويقدم فيها الآن الأشخاص المتهمون الأربعة ماهر والنقراشى والشيشينى والبيلى.

هذه الحادثة ارتكبت فى ١٥ ديسمبر وإليكم دليل مادى يكذب شفيق منصور فيما ادعاه.

فهمنا أن النقراشى كان لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ فى السويس ناظرا للمدرسة الأميرية وانتدب مديرا للتعليم فى مجلس مديرية أسيوط فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ ولم يأخذ إجازة إلا ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر للسفر من السويس إلى أسيوط فلم يكن مروره على مصر فى هذا الوقت كافيا لأخذ رأيه فى هذه الحادثة كما يدعى شفيق خصوصا أن شفيق هذا قرر فى ١٣ أبريل أن النقراشى لم يدخل الجمعية إلا بعد ما تمت حوادث اغتيال الوزراء فلا يمكن أن يكون قد دخل الجمعية فى ذلك التاريخ – ١٥ ديسمبر– أو قبل ١٥ ديسمبر، ولا أخذ رأيه فيها.

هذه الحادثة برمتها لا دليل عليها إلا الأقوال التى كتبها شفيق منصور. وقد كذبه فيها الأشخاص والماديات.

وهى لا تؤخذ إلا على سبيل الاستدلال وقد سلمتم معنا بذلك. فلابد من دليل يعززها. ولا يوجد هذا الدليل. وإنى أتحدى النيابة أن تذكر لى أى شئ يعزز أقوال شفيق عن هذه الحادثة وانتظر منها الجواب.

إنها لا ترد، إذن النيابة تقر بسكوتها، أنه ليست لديها دلائل أخرى تعزز بها شفيق منصور. فهل تأخذون يا حضرة القاضى على ضميركم بأن تحيلوا هؤلاء المتهمين فى هذه الحادثة إلى محكمة الجنايات بناء على أقوال شفيق منصور – تلك الجثة الهامدة – وتضربون صفحا عن كل ما يناقضها. إنى أربأ بكم عن أن تقبلوا ذلك على أنفسكم.

الحادثة الثانية

حادثة سرى باشا

الحادثة الثانية هى الخاصة بإسماعيل سرى، وقعت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠. وأقول فيها ما قلته فى سابقتها. فقد قال شفيق منصور فى تقرير ١٨ يونيه الذى ظهر بعد حكم الإعدام: إن هذه الحادثة تقررت فى منزل الصوفانى بحضور ماهر والصوفانى وشرارة والرافعى بك وشفيق ومنصور وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق ودوسيه القضية المذكورة يكذبه كذلك.وهناك حادثة مادية تكذبه أيضا، فقد كان النقراشى بك فى هذا التاريخ فى أسيوط مديرا للتعليم فى مجالس المديرية ابتداء من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ ولم يأخذ إجازة مطلقا وكان محالا عليه أن يحضر مصر بغير إجازة لأنه كان من الموظفين المبعدين عن مصر خصيصا لظهورهم فى الحركة الوطنية.

هذا فضلا عما قاله عنه شفيق منصور فى ١٣ أبريل من أنه لم يدخل الجمعية إلا بعد أن تمت حوادث الوزراء فكيف مع ذلك يتهم فى هذه الحادثة.

إن هذه الواقعة المادية تكذب شفيق فى كل ما ادعاه، ولا يوجد فى القضية إلا أقوال شفيق، تلك الجثة الهامدة، فهل نصدقه ونكذب الأحياء؟ فى شرع من هذا؟

وإنى أتحدى النيابة أن تذكر لى دليلا يعزز هذه الأقوال. النيابة سكتت، ولا جواب.

إذن تقرر النيابة بسكوتها أن ليس لديها فى هذه الحادثة سوى أقوال شفيق منصور. ولا يسمح ضمير القاضى بأن يحيل المتهمين إلى محكمة الجنايات بهذه الأقوال.

الحادثة الثالثة

حادثة شفيق باشا

وقعت هذه الحادثة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ومن المدهش أن يأتى شفيق المضطرب فيذكر فى هذا التقرير نفسه الحادثة بأشخاصها. فهل بهذه الأقوال التى تكذب نفسها يسمح لكم ضميركم بأن تحيلوا المتهمين إلى محكمة الجنايات؟ لا أظن هذا أبدا.

وقد علمتم مما سبق من هذه السلطات المتكالبة على هذا الاتهام من الإنجليز والمصريين، يقول شفيق "ويغلب على ظنى أن عبد القادر شحاتة اختير من لدى الفروع التابعة للنقراشى" وقد قرر عبد القادر شحاتة حرفيا أنه أحضر القنبلة من شخص يسمى فهمى. وقد سئل خصيصا هل تعرف فهمى النقراشى؟ فقال: لا أعرف النقراشى قبل السجن أبدا وقد ذهبت إليه بعد السجن ليوظفنى فلم يتيسرلى مقابلته. وقرر أنه لا يعرف ماهر أيضا.

وقعت الحادثة فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ وكان النقراشى فى أسيوط كما تقدم بيانه فكان محالا أن يشترك فى هذه الحادثة كغيرها من حوادث الوزراء كما بيناه سابقا.

ليس فى هذه الحادثة أيضا غير أقوال شفيق منصور وأسائل النيابة عما إذا كان لديها شئ آخر يعززها، النيابة سكتت.

إذن لا يوجد غير أقوال شفيق منصور فهل يسمح ضميركم يا حضرة القاضى بأن تحيلوا المتهمين بمقتضاها إلى محكمة الجنايات.

obeikandl.com

الحادثة الرابعة

حادثة حسين باشا درويش

ذكر شفيق منصور أيضا أنها تقررت فى شهر مايو سنة ١٩٢٠ بالمنزل المذكور أى بمنزل الصوفانى بحضور السابق ذكرهم عدا شرارة بك الذى انقطع تقريبا من ذلك. ونلاحظ أنه قرر قبل ذلك أن شرارة انقطع من تاريخ تعيينه قنصلا فى ليون ثم باريس لم يحصل إلا فى أواخر سنة ١٩٢٣ مع أن الحادثة حصلت فى سنة ١٩٢٠، وهذا يدل على اضطرابه فى أقواله التى لا يصح بأى حال الأخذ بها.

والحقيقة أنه لا ماهر ولا النقراشى ولا شرارة ولا الشيشينى لهم يد فى تلك الحوادث وإنما هى التأثيرات الأثيمة التى وضعت تلك الأقوال فى لسانه فقد كان يكتب له تقرير ويرسل إليه ليبيضه ويوقع عليه.

وقد ورد فى هذا التقرير أن أحمد توفيق التابع لعبد الحى كيره هو الذى قام بالحادثة وأن ماهر سلمه القنابل عن طريق كيره. ولم يذكر دليل على ذلك وقال ما يدل على الغرض الذى من أجله كتب هذا التقرير ما يأتى:

"يلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص كانوا يستحضرون بواسطة ماهر والنقراشى لاتصالهما ومعرفتهما لهم معرفة تامة"

هذه هى "لازمته" التى تدل على غرضه أو غرض المغرين لذلك، غرضهم إيقاع ماهر والنقراشى على أى حال.

ومع أن النقراشى كان فى هذا الوقت فى أسيوط أيضا كما سبق بيانه وكان يستحيل أن يشترك فى هذه الحادثة بناء على ما جاء فى تقرير شفيق منصور الرقيم ١٣ أبريل من أنه لم ينضم إلى الجمعية إلا بعد أن تمت حوادث الوزراء.

إذن هذه الحادثة لا دليل عليها إلا أقوال شفيق منصور فهل عند النيابة دليل عليها إلا أقوال شفيق منصور فهل عند النيابة دليل آخر؟

النيابة سكتت.

إذن ليس عندها أى شئ آخر خلاف أقوال شفيق منصور ولا يسمح لكم ضميركم بأن تحيلوا المتهمين على محكمة الجنايات بناء على هذه الأقوال.

إنى تعبت وأرجو أن يسمح بتأجيل استمرار المرافعة للغد.

القاضى – يمكنك أن تتم دفاعك الآن.

النحاس باشا – لا أستطيع فلا يزال لدى فى الدفاع شئ يستغرق بعض الوقت أيضا. لقد كان التحقيق سريا فى النيابة أشبه بما كان يجرى فى محاكم التفتيش، وقد استمر شهورا عديدة فهل لا يسمح لنا بأن نأخذ يوما بل أياما إظهار خفاياه.

القاضى– ان لدينا أشغالا٠

النحاس باشا – يا حضرة القاضى إنا نستخلص لك هذه الخلاصة الدقيقة من الأوراق حتى نجعل المسالة واضحة نيرة ونخرج بكم من ظلمات هذا البحر المضطرب الذى أوجدت النيابة العمومية القضية فيه، إذ يظهر أنها تريد أن يبقى الأمر مضطربا بدليل أنها عندما شرعت فى نسخ أوراق القضية خالفت ما كنا متفقين معها عليه بأن تبدأ نسخ الأوراق الجديدة حتى نطلع عليها فى الوقت المناسب ثم تردفها بالقضايا القديمة، ولكنها عكست الموضوع فكانت تنسخ أولا القضايا القديمة وتؤخر نسخ التحقيقات الجديدة، ويظهر أن ذلك حصل لكى لا يكون لنا متسع من الوقت لاستخلاص الحقيقة من خلال هذه الأوراق الكثيرة. ويبقى الأمر فى الاضطراب فيسهل بذلك إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات ولكن واجبنا أن نساعد القضاء على تنوير المسألة وتبسيطها. وقد أراد الله سبحانه وتعالى أن نصل إلى ذلك فى الوقت القصير الذى كان أمامنا. ونأمل فى أن يقوم بأنفسكم عندما تتبينون من هذه الخلاصة الصحيحة ما قام بأنفسنا من جراء اتهام هؤلاء المتهمين بالباطل فتنقذونهم من أيدى المتآمرون عليهم، فإن القضاء العادل المنزه من الأغراض عن التأثيرات هو ملجؤنا وأملنا الوحيد.

الحادثة الخامسة :

حادثة توفيق نسيم باشا

وردت هذه الحادثة فى تقرير شفيق منصور المعروف بتقرير ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ وذكرها فيه بتفاصيل غريبة فتكتب تاريخها وقال إنها وقعت فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ وأن المعتدى فيها هو حسن إبراهيم مسعود ويصحبه شخص آخر اسمه عبد العزيز على تابع للمسكين النقراشى. هنا لابد من ذكر ماهر أيضا لأنه لازمة اللوازم ويكفى لاتهامه أن يقول إنه هو الذى قدم إليه عبد العزيز على.

ولكن تفهم يا حضرة القاضى حالة هذا الشخص ونفسيته وما يقصده جزءا لاتهام الأبرياء تصور قليلا أنه يقول ذلك فى السجن وهو محكوم عليه بالإعدام فى سنة ١٩٢٥ أى بعد خمس سنين من وقوع هذه الحادثة فيذكرها ويذكر تاريخها واليوم الذى وقعت فيه.

وقرر أن المعتدى أخذ القنابل كالعادة.

هل صادقه أحد ممن قال عنهم؟ كلا. لم يصدقه أحد بل كذبوه جميعا، ولا داعى لأن أكرر ذكر المراجع لأنها هى بذاتها التى ذكرتها بمناسبة الحوادث السابقة.

فقط لى ملاحظة أريد أن أبديها وهى أن الحادثة وقعت فى الوقت الذى كان فيه النقراشى مبعدا عن العاصمة ومنتدبا مديرا للتعليم فى أسيوط بقصد إبعاده عن القاهرة قصاصا له على اشتغاله بالحركة الوطنية وكان بطبيعته مراقبا لا يغدو ولا يروح إلا بإذن من السلطة العسكرية وبقى فى أسيوط بغير أن يفارقها لحظة واحدة من ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالضبط إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ كما هو ثابت من شهادة وزارة المعارف التى سأقدمها لحضراتكم. والنتيجة الحتمية أنه يستحيل ماديا على النقراشى أن يكون شريكا فى هذه الحادثة وما سبقها بأى صورة كانت.هذا فضلا عن أن حادثة نسيم باشا هذه هى خاتمة حوادث الوزراء التى قال شفيق عنها فى تقرير ١٣ أبريل إنه "بعد أن تمت هذه الحوادث وبعد أن انضمت إلى لجنة الاعتداء على الأفراد الانجليز انضم

النقراشى إلى الجمعية "أى أنه إلى ذلك الوقت لم يكن النقراشى قد انضم إلى الجمعية ولم يكن له دخل فى هذه الحادثة وما سبقها بأى حال من الأحوال.

تلك الحوادث - يا حضرة القاضى - هى التى سلمتم بأن العفو قد شملها فعلا والتى قرر سعادة النائب العمومى صرف النظر عن اتهام بعض الأشخاص فيها ولكنه أصر بعد ذلك على اتهام البعض الآخر لغرض فى نفس يعقوب ويقدمهم للمحاكمة بناء على شفيق منصور.

هل عند النيابة دليل آخر يعزز أقوال شفيق فى هذه الحادثة بخصوصها؟ أرى أن النيابة لا تحيز جوابا إذن ليس عندها شئ يعزز هذه الأقوال فهل يسمح ضميركم - ياحضرة القاضى - بان تقدموا هذين المتهمين إلى محكمة الجنايات استنادا على أقوال شفيق التى بينت لكم فسادها وما يهدمها من أساسها سواء من تكذيب الأشخاص أو الماديات لكل ما ادعاه؟ لا يمكننى أن أتصور ذلك.

obeikandl.com

الحادثة السادسة

دعوى الاشتراك فى التآمر على

اغتيال ثروت باشا

لأول مرة أيضا يذكر شفيق هذه الحادثة فى تقريره المشهور ويذكرها بتفصيل وهو الذى قال من قبل "إنى لا أتذكر مع من كانت المناقشة فى كل حادثة من الحوادث" ولكن الاتهام لم يشأ أن يفلت ماهر والنقراشى من هذه الحادثة أيضا فعاد شفيق منصور وذكر فى هذا التقرير أو كتب له فيه تاريخ حصولها وكيفية تقريرها وأنها تقررت من الأشخاص السابق ذكرهم وهم: الصوفانى وماهر والرافعى وشفيق منصور "ومما يدلكم على أن التقرير مكتوب له أنه لا يذكر نفسه بكلمة "أنا" إنما يقول "شفيق". يذكر فى هذا التقرير أنه أخذ رأى النقراشى وأن القائم بترتيب المؤامرة هو ماهر وانتدب لتنفيذها ماهر وهذا اختار عبد الحى كيره للغرض ذاته وإن كيرة جمع الأشخاص وهم: فرغل ومن كان معه وأخذ السلاح والقنابل من عند ماهر أو بواسطته.

فالغرض اتهام ماهر بالذات أو بالواسطة على كل حال أتعرفون حكاية الذئب والحمل هى تكرر أمامكم بذاتها.

وذكر أيضا فى هذا التقرير أن يوسف العبد كان متصلا بعبد الحى كيره وبأخيه عبد الرؤوف وأن البوليس هاجم منزل على رحمى الذى كانت عنده القنابل وقبض على المتهمين ومنهم محمود حنفى وعلى رحمى وآخرون.

ويلاحظ أن هذا التفصيل مأخوذ من تحقيقات قضية المؤامرة أمام السلطة العسكرية بترتيبه وتواريخه وأسماء الأشخاص المتهمين فيها. فلا شك إذن فى أن هذه التفصيلات مكتوبة له ومملاة عليه.

فهل ثمة شبهة تحوم حول ماهر والنقراشى من جراء هذه الأقوال مع أن جميع الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم فى هذا التقرير كذبوه بلا استثناء وكذبه عبد الرحمن بك الرافعى.

وفى تحقيقات الحادثة وهى أربعة أجزاء وقد تصفحتها بنفسى جميعا وثقوا بأن ما أقرره أمامكم

صحيح وأنى أمين فى النقل وأتحدى أى إنسان أن يناقضنى فيما أقرر فى هذه التحقيقات. سئل فرغل وهو بطل المؤامرة والذى بلغ البوليس عنها فأقواله لها قيمتها من الصدق.. سئل عن النقراشى فقال: لا أعرفه.

وشهادة جميع الشهود فى الحادثة لا تثير شيئا ضد ماهر والنقراشى ومنهم من حكم عليهم فى هذه التهمة فعلا. وقرر يوسف العبد وأخوه عبد الرؤوف فى أثناء تحقيق مؤامرة الاغتيال أنهما لا يعرفان كيرة الذى جاء على لسان شفيق إنهما كانا على اتصال به.

بقى فى هذه الحادثة أمران ذكرهما شفيق فى تقريره المعروف.

الأمر الأول – أن ماهر أخذ من مصطفى باشا النحاس عشرين جنيهاً فى سنة ٢٢٩١ وبعض مبالغ أخرى فى مواعيد مختلفة.

الأمر الثانى – ذكر أن ماهر تسلم من الوفد على ما يظن مبلغ ٥٢ جنيهاً على ذمة إرساله إلى كيرة ثم قال "ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب إليه لأن كيرة أرسل خطاباً إلى يوسف العبد يشكو فيه عدم وجود مال عنده وأن حالته سيئة جداً".

وذكر فى تحقيق ٤٢ يونيه سنة ٢٥٩١ أن العشرين جنيهاً التى أخذها من النحاس باشا كانت بقصد تهريب عبد الحى كيرة من مصر – وأن ماهر أخذ الخمسة والعشرين جنيهاً من الوفد لإرسالها لكيرة بعد هروبه حيث كان فى روسيا وفى ألمانيا فى حاجة شديدة إلى نقود وأن شفيق علم ذلك من ماهر ومن يوسف العبد كما علم من هذا الأخير أنه وصل إليه خطاب من كيرة يخبره فيه بأنه لم يصله نقود للآن وقد فهم من ذلك أن ماهر لم يرسل المبلغ.

يقول بعد ذلك: إن كيرة اختفى عقب اكتشاف حادثة المؤامرة على اغتيال ثروت باشا وأن محمد حافظ قبطان هربه من مصر إلى الإسكندرية وأخفاه بمنزل محمد فريد ثم سفره إلى أوربا بواسطة شخص اسمه (ملوخية) وأخذ معه العشرين جنيهاً التى ادعى أنه أخذها من "النحاس باشا".

إلى هنا عرفنا الوقائع وما ذكر فيها، فلنأخذها واقعة واقعة ونرد عليها وننقضها من أساسها:

أولاً: يقول: إننى دفعت ٠٢ جنيهاً لماهر فى سنة ٢٢٩١ بقصد تهريب كيرة، والواقع إننى كنت منفياً فى عدن وفى سيشل طول سنة ٢٢٩١ ولم أعد إلى مصر ولا بإجازة غير رسمية، فقد قبض علينا فى يوم ٣٢ ديسمبر ١٢٩١ عقب ردنا على اللورد اللنبى بعدم الرضوخ لأمره الظالم والكف عن الاشتغال بالسياسة الوطنية - رحلنا إلى السويس وبقينا فيها إلى ٩٢ ديسمبر سنة ١٢٩١ حيث نقلنا إلى عدن وبقينا هناك معتقلين فى قلعة المدينة إلى أن أخذ منا سعد باشا فى أول مارس سنة ٢٢٩١ ورافقه مكرم إلى سيشل، وفى ٩١ منه ولم نعد إلى مصر إلا فى يونيه سنة ٣٢٩١ فآنى لى إذن وأنا بالمنفى أن أقابل أحمد ماهر وأنقده عشرين جنيهاً لتهريب كيرة إلى أوربا، أو آنى لى أن أرسل إليه هذا المبلغ وما كنا لنستطيع ونحن فى المنفى أن نرسل شيئاً وأن نتلقى أمراً بغير واسطة السلطة العسكرية.

فالواقعة يا حضرة القاضى مادية لا تكذب شفيق منصور فحسب بل تهدم كل ما دبر له هدماً ومع كل هذا يقدم المتهمون لحضراتكم لإحالتهم إلى محكمة الجنايات.

ثانياً: ثم اسمعوا ما يقوله شفيق فى تحقيق ١٢ مايو سنة ٥٢٩١ "وأنا أقسم بكل يمين أن رجال الوفد أبرياء من هذه الحادثة (أى حادثة السردار) ومن "الفلوس" على الإطلاق سواء عن حادثة السردار أو عن غير حادثة السردار.

إذن أقسم هو بذاته وراجع نفسه وقرر الحق بنفس هادئة كما يقول، ثم يأتى بعد ذلك ويكتب له أن يتهم ماهر والنقراشى فى تقرير ١٨ يونيه ثمناً لرقبته وفداء لحياته.

ثالثاً: وشهادة يوسف العبد صريحة فى تكذيبه حيث نفى مسألة تهريب كيرة، وكذلك قبطان وملوخية سئلا فكذباه تكذيباً باتا وكذبه أيضاً محمد فريد فى كل ما أدعاه، ماذا يبقى من هذه التهمة وقد تبين لحضراتكم مبلغ فسادها ومدى تلفيقها حتى يتهم فيها هؤلاء الأبرياء؟!

ليس فيها غير أقوال شفيق المنقوضة فهل عند النيابة ما يعززها؟ إنى انتظر الجواب، النيابة لا تجيب.

إذن لا شيء يعززها فهل يستريح ضميركم لإحالة المتهمين على محكمة الجنايات بمقتضى هذه الأقوال؟

obeikandl.com

الحادثة السابعة

(وهى حادثة المستر براون بوزارة المعارف)

تأتى بعد ذلك حادثة براون التى ذكرها شفيق لأول مرة كذلك فى تقرير ١٨ يونيه المشئوم وذكرها بتفصيل دقيق فعين تاريخ وقوعها بالضبط وهو ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولا شك فى أن هذه التفاصيل قد استعيرت من التحقيقات القديمة فى تلك الحادثة، وكان لزوماً عليه أن يتهم ماهر والنقراشى ليستحق الوعد بتخفيف الحكم عليه، فقال: "عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل فأخبرت ماهر والنقراشى فلم يريا مانعاً من ارتكابها فأفهمت محمود إسماعيل بذلك وهذا رسم الخطة لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت وبعد دراستها معهما ذهب إبراهيم موسى ومحمد فهمى على وعبد الحميد عنايت كما سمعت إلى محل الحادثة وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم".

مرقص باشا - إلى النحاس باشا: لو لم تكن أنت فى سيشل لاتهمك أيضاً.

النحاس باشا - نعم كما يقول حضرة زميلى النقيب لو لم أكن فى سيشل لكنت الآن فى السجن، ولكن النفى أنقذ والحمد لله حياتى، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم.

يقول شفيق فى أقواله: "كما سمعت" فهو شاهد سماع ويذكر كذلك "وفى هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت والأشخاص الموجودين فى الحوادث لأنى على يقين بأن محمود إسماعيل كان يقوم دائماً بالترتيب وحمل الأسلحة".

هؤلاء جميعاً كذبوه فيما يختص بماهر والنقراشى تكذيباً صريحاً ومن بينهم من اعترف على نفسه وعلى غيره أى أن لأقوالهم قيمتها من الاعتبار ويلاحظ أن الذين تكلموا عن هذه الحوادث سواء من حكم عليهم منهم أو من لم يحكم عليهم فيها ذكروا تفصيلها ومن اشترك فيها قبل أن ترد على لسان شفيق فقد تكلم عنها عبد الحميد عنايت فى تحقيق ٨ مارس و ١٠ مارس سنة ١٩٥٢ وتكلم عنها غيره فى تحقيق ١٨ مارس وفى تحقيق ٢٢ مارس وكذبه كذلك محمود إسماعيل وعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت بعد الحكم عليهم.

أقوال هؤلاء جميعاً ليس فيها ذكر مطلقاً لماهر والنقراشى بل أن شفيق نفسه فى تحقيقى ٢٩ مارس و ٣٠ مارس ذكر أسماء الذين كانوا يشتركون فى الحوادث السابقة ولم يذكر من بينهم أسمى ماهر والنقراشى.

فكيف يعول على أقوال شفيق منصور على تناقضها وانهيارها وبعد أن تبين تلفيقها من تكذيب الأشخاص الذين استشهد بهم شفيق؟ فهل عند النيابة دليل آخر تستند عليه فى تقديم المتهمين إلى محكمة الجنايات؟

إنها تواصل الصمت فلا شيء عندها تؤيد به أقوال شفيق منصور.

فهل مع ذلك يقدم هؤلاء إلى محكمة الجنايات؟

obeikandl.com

الحادثة الثامنة

(حادثة البكباشى كيف)

حصلت هذه الحادثة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٩٢ وذكرت التقرير كما يأتى:

"عرضت على أولاد عنايت فكرة هذا الاعتداء بواسطة محمود إسماعيل وأخذت رأى ماهر والنقراشى فلم أجد مانعا منهما ورسم أولاد عنايت الخطة ونفذوا الجريمة وكان معهم إبراهيم موسى ومحمد فهمى وعمال آخرون لا أعرفهم وأخبرت عبد الحليم البيلى بعد الحادثة بذلك، كل هؤلاء سواء منهم من اعترف على نفسه ومن أقر على غيره كذبوه تكذيبا باتا فيما يختص بماهر والنقراشى، وكذلك شفيق أيضا ناقض نفسه حيث لم يذكر ماهر ولا النقراشى فى اعترافه عن نفسه فى الحوادث السابقة وفى إقراره على من اشترك معه فيها فى تحقيق ٢٩، ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥.

هل عند النيابة شئ آخر؟ لا جواب.

إذن فليس لديها سوى كلام شفيق الذى يراد إرسال المتهمين به إلى المشنقة ولكنا نلوذ بالله وبعدل القضاء.

الحادثة التاسعة

(حادثة المستر بيجوت)

وقعت هذه الحادثة فى ١٥ يوليو ١٩٢٢ وجاءت فى تقرير شفيق كما يأتى: "أخبرنى عبد الحميد عنايت عنها وأخذت فيها رأى ماهر والنقراشى كالمعتاد فوافقا ولست متذكرا من باشرها"

سئل عبد الحميد عنايت فكذب شفيق. وجميع أقواله قاطعة فى عدم اشتراك ماهر والنقراشى، وشفيق أيضا فى هذه المرة ناقض أقواله السابقة التى قررها فى ٢٩ و٣٠ مارس ولم تأت فيها إشارة لماهر ولا النقراشى.

هل للنيابة أن تعين لنا دليلا تعزز به أقوال شفيق فى هذه الحادثة؟

لا جواب. إذن ليس إلا أقوال شفيق منصور. ومحال على ذمة القاضى أن يحيلهم على محكمة الجنايات بناء على هذه الأقوال.

obeikandl.com

obeikandl.com

الحادثة العاشرة

(حادثة المستر براون الجيزة)

وقعت هذه الحادثة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢. وذكر شفيق فى تقريره عنها أنه كان فيها محمود إسماعيل وعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت وإبراهيم موسى ومحمود عثمان كما سمعت من عبد الحميد عنايت.

إذن فهو شاهد بالسماع فى هذه الواقعة أيضا. وهنا نقطة جميلة أستسمحكم فى ذكرها لأنها بلا شك تهدم كل ما قرره شفيق جملة وتفصيلا حيث ذكر الملحوظة العامة الآتية فى تقريره ويتلاحظ على العموم أنى لا أعرف شيئا عن هذه الجرائم جميعها إلا ما يخبرنى به محمود إسماعيل أو عبد الحميد عنايت قبل حصوله أو عبد الفتاح قبل أو بعد تمام الحادثة"

وسئل هؤلاء جميعا فكذبوه فيما يختص بعلاقة ماهر والنقراشى ولكن الملحوظة السالفة لم تجده نفعا لأن فداء حياته كان موقوفا على اتهام ماهر والنقراشى، لذلك أضاف الملحوظة الآتية:

"وعلى كل حال فقد كنت آخذ رأى ماهر والنقراشى فى كل شئ أو حادثة أعلم بها قبل وقوعها حتى إذا ما قررها أخبرت محمود إسماعيل للقيام بها وإذا أخبرت عن حادثة قاموا بها وأخبرنى محمود إسماعيل أو عبد الحميد بذلك أوصلت الخبر إليهم وكنت تحت أمرهم لا يمكننى أن أتحرك أو أبدى رأيا أو فكرا من غير الأمر الذى يصدر إلى منهما.

هذا بيت القصيد لأنه لابد من اتهام ماهر والنقراشى بالباطل لكى يستحق النجاة من الإعدام الذى كان يفزع منه وينزعج لذكره كما جاء فى بيان صدقى باشا الذى تلوته فى الجلسة السابقة. وهذا يؤخذ أيضا من شهادة عبد الملك بك حمزة محامى شفيق منصور حيث قال: "وكان سؤال شفيق إلى موجها بنوع خاص عن تأثير اعترافاته هذه (أى عن حوادث الاغتيال السابقة على حادثة السردار) فى نظر الإنجليز وعن أهميتها لهم فكان جوابى أن اعتقادى أن كل اهتمام الإنجليز الآن موجه إلى الحوادث الأخيرة لأنهم أنفسهم توسطوا فى العفو عن المحكوم عليهم فى الجرائم السابقة، وأحس أنا من نفسى بأن الحالة بيننا وبين الإنجليز بعد تقرير ٢٨ فبراير

أصبحت شبهة مهادنة كالتى تحصل بعد الحروب بين البلاد المتحاربة وبعضها وأنهم أسدلوا ستارا على كل الأشياء القديمة ولذلك كان رأيى أن التوسع فى الكلام عن الجمعية السابقة التى كان فيها المرحوم عبد اللطيف بك عضوا لا يهم الإنجليز ولا يفيد شيئا فى التحقيق الجارى"

إذن ظهر المخفى وبان أن شفيق منصور يريد أن يعمل ما يستطيع كى ينقذ نفسه من الإعدام الذى أعد له ولذا تراه يسأل عن مدى تأثير اعترافاته على الغير فى نظر الإنجليز حتى يستحق الوعد الذى وعد به. لأنه يعرف أنه بواسطة الإنجليز يمكنه أن يحصل عليه. تأمل يا حضرة القاضى. تحت هذه التأثيرات والعوامل ذكر شفيق ما ذكر له وكتب له ولم يكن مختارا فيما يقول شفيق المحكوم عليه بالإعدام يراد به أن يكون على غيره.

هل عند النيابة شئ آخر تعزز به أقواله؟ سكوت، إذن لا شئ غير أقوال شفيق. تلك الجثة الهامدة التى تستحل اقتناص أرواح الأبرياء ويقدم بها المتهمون إلى المحاكمة؟ لا إن ضميركم لا يسمح لكم بذلك.

الحادثة الحادية عشرة

(حادثة حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى)

وقعت هذه الحادثة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وجاء عنها فى تقرير شفيق ما يأتى:

"أذكر أن الذى أقترحها ماهر بقصد التخلص من عدلى ورشدى لأن عدلى كان قد سافر للمفاوضة ولم يفلح ثم ألفوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز كما عرف عنهم فى ذلك الوقت وأشيع فتقرر هذا فى اجتماع الحزب الذى حصل بيننا وبين ماهر والنقراشى وتحدد له اليوم المخصوص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلاً وحتى يمنع الاستمرار فى أعمال الحزب"

هذا ما كتب له، لأنه لم يكفهم أن يؤخذ الأبرياء بل يريدون تلويث سمعتهم بين مواطنيهم ولكن ستظهر لكم اليد التى تعمل فى الظلام، ويهمنى هنا بمناسبة هذا الكلام أن اقرر علناً أنه ليس فى حسابنا ولا فى أعمالنا أن نلجأ إلى الإجرام للاختلاف السياسى، نحن نخاصم ولكننا شرفاء فى الخصومة ونجادل الخصوم ولكن بالتى هى أحسن، وسنواصل الكفاح بطرق السلم لا بالاغتيال حتى نصل إلى أمانينا المنشودة بإذن الله.

كتب شفيق منصور بعد ما تقدم "فأخبرت محمود إسماعيل بالأمر فذهب إلى أولاد عنايت فدرس الطريق ورسم لهم الخطة وأخذوا معهم محمد فهمى على وإبراهيم موسى كما علمت من بعد ذلك فاخطئوا واصابوا المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى وأخبرت عبد الحليم بالحادثة بعد وقوعها".

والواقع أن عبد الحليم البيلى سافر إلى أوربا مع وفد لوزان فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وبقى هنالك إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ أليس كذلك يا عبد الحليم بك؟

عبد الحليم بك – نعم كذلك.

مع أن الحادثة ارتكبت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ومع ذلك يتهم فيها عبد الحليم البيلى.

وهنا قال لطفى بك: "علمنا بهذه الحادثة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ أثناء انعقاد مؤتمر لوزان

حيث كنت فى أوربا وبصحبتى عبد الحليم البيلى فى وفد لوزان"

النحاس باشا - إنى أذكر كل ما يفيد المتهمين جميعاً لا فرق عندى بينهم لمجرد الاختلاف الحزبى وليس من شأننا إلقاء العبء على عاتق غيرنا وليس من طريقنا الإجرام ولا شرب الدماء، قال شفيق فى ختام تقرير (١٨ يونيه): "إنى نسيت أن أذكر أننا فى حادثة عبد الرازق وزهدى اجتمعنا أنا وماهر والنقراشى، والشيشينى بقهوة مصر الجديدة قبل الحادثة ببضعة أيام".

جميع من ذكرهم كذبوه فيما يختص بماهر والنقراشى حتى الذين منهم اعترفوا على أنفسهم وعلى غيرهم كما سترون.

ذكر أولاً: أن الذى حضر الاجتماع هو ماهر والنقراشى ثم، ثانياً: وفى ذيل التقرير قال: إن الشيشينى حضر الاجتماع أيضاً، وذكر.. ثالثاً: فى تقرير ١٩ يونيه أنه حضره معهم آخرون وهو كلام ينقض بعضه بعضاً فقد سمعتم من البيلى الآن أنه كان متغيباً عن القطر قبل وقوع الحادثة وبعد وقوعها ببضعة أشهر ومثل هذا وأبلغ منه ما أدعاه على النقراشى حيث قال: إنه حضر الاجتماع بمصر الجديدة قبل الحادثة ببضعة أيام للاتفاق على ارتكابها ثم تلا ذلك الترتيب والتدبير والتنفيذ، مع أن التقراشى كان فى ذلك الحين معتقلاً فى قصر النيل، اعتقلته السلطة العسكرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ وهاهى ذى الجريدة المنشور فيها الاعتقال جريدة اللواء الصادرة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ (تحت عنوان اعتقال موظف) وأفرج عنه فى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ونشر ذلك فى جريدة الأخبار الصادرة فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أى يوم وقوع الحادثة ونشر الخبر تحت عنوان (الإفراج عن ثلاثة معتقلين: وهم الأستاذ الغاياتى والنقراشى بك وعبد الستار الباسل بك) ونقدم لحضراتكم عددى الجريدتين المذكورتين.

فكيف يتصور بعد ذلك أن النقراشى اجتمع بشفيق قبل الحادثة ببضعة أيام فى مصر الجديدة مع أنه كان معتقلاً فى قصر النيل؟

ثم اتجه النحاس باشا إلى الحاضرين وقال: "اسمعوا يا رجال السياسة يا رجال الأحرار الدستوريين أنهم يريدون أن يفرقوا بيننا وبينكم بالباطل ولكنهم لن يصلوا إلى غرضهم فإننا كلنا

مصريون وسنظل مصريين عاملين معاً للوصول إلى حقوقنا المقدسة بالطرق السلمية لا بوسائل الإجرام وسنصل إليها بإذن الله....“

الآن تقدم النيابة المتهمين لاحالتهم إلى محكمة الجنايات بناء على أقوال شفيق، هذا كثيراً جداً من التلفيق على الأبرياء.

فهل عند النيابة شيء جديد تعزز به أقوال شفيق؟

لا جواب.. إذن ليس لديها دليل خلاف تلك الأقوال.

إن الرجل الذى تكذبه الماديات يجب ألا يؤخذ بأقواله.

بالأمس أظهرنا فضيحة تقرير ١٨ يونيه فقال حضرة سيد بك مصطفى: إنه سبق أن أطلع على هذا التقرير قبل يوم ١٨ يونيه وأنه أجرى بشأنه تحقيقاً فى ١٥ يونيه ولكنه كان بغير تاريخ فرده ليوضع عليه تاريخ.

وهذا غير صحيح، فإن سيد بك أثبت فى محضره أنه اطلع على تقرير عمله شفيق ونقل منه ما يتعلق بحادثة حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى فهل ذكر كل ما يتعلق بها وكل ما جاء فى التقرير عنها؟ كلا...! بل ترك أشياء هامة كانت أول ما تلفت نظر المحقق ولكن كما قلنا لحضراتكم بالأمس أن التقرير لم يكن كاملاً فى يد سيد بك عندما أثبت منه فى محضره فى يوم ١٥ يونيه القسم الخاص بحادثة عبد الرازق باشا وزهدى بك لأنه لم يكن وصلة إلا جزء فقط حضره المعمل الذى تصنع فيه هذه التقارير ولذلك لم يكن كله تحت نظر سيد بك يوم ١٥ يونيه وإلا لو كان كذلك وأطلع عليه حقيقة لما فاته أن ينقل منه ما جاء بصحيفة ٣٢ خاصاً بتعيين المكان الذى حصل فيه الاجتماع المزعوم بمصر الجديدة لتقرير هذه الجريمة والأشخاص الذين اجتمعوا فيه.

وقد ورد بالصحيفة ٣٢ من هذا التقرير ما نصه: ”نسيت أن أذكر أننا فى حادثة المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى اجتمعت أنا وماهر والشيشينى والنقراشى بالقهوة التى بمصر الجديدة أمام اللوكاندة الكبرى قبل الحادثة ببضعة أيام ولما تم قرارنا على أن يحصل

الاعتداء على عدلى ورشدى بمناسبة تكوين الحزب الجديد وكان ذلك حوالى سنة ١٩٢٢ على ما اتذكر ولكن لسوء الحظ بعد أن صدر القرار بذلك وأبلغت إلى محمود إسماعيل ذلك ورتب كل ما يلزم للقائمين به اعتدوا على حياة المرحومين عبد الرازق باشا وزهدى بك فذهبا ضحية الخطأ".

هذا التفصيل يا حضرة القاضى الذى يمتاز عن سابقه بتعيين مكان الاجتماع وبذكر أشخاص لم ترد أسماؤهم فيما ذكره أولاً فى صحيفتى ١٩ و٢٠ و١١ و١٢ كما ذكر سيد بك سهواً فى الجلسة السابقة له أهميته فى التحقيق بدليل أن سيد بك مصطفى فتح محضراً للتحقيق فى أقوال شفيق عن هذه الحادثة، فلو كان هذا موجوداً وقت اطلاع سيد بك على التقرير فى ١٥ يونيه لما تردد فى ذكره ولكن الحقيقة أنه لم يكن قد وصل إليه ولا أطلع عليه إنما اكتفى بإجراء التحقيق بخصوص الجزء الذى تم ترتيبه فى معمل التلفيقات ولم يذكر غيره لأنه لم يكن تم طبخه بعد.

أكثر من ذلك دليل رسمى جديد، مادى آخر يثبت أن التقرير بكامل أجزائه لم يكن قد وصل النيابة بعد وإنما كان يصلها تباعاً بعد تمام ترتيبه وتلفيقه.

قال حضرة سيد بك مصطفى بالأمس: إن هذا التقرير كان موجوداً يوم ١٨ يونيه بالمحكمة واطلع عليه حضرة القاضى عند نظر المعارضة فى ذلك اليوم، وهذا غير صحيح لأن التقرير لم يطلع عليه القاضى بل ولم يكن موجوداً فى يد النيابة وأن ما ذكره سيد بك بما عنده من المعلومات الخاصة به، جاء فى محضر جلسة المعارضة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ بالصحيفة٢٣ "أن النيابة تطلب رفض المعارضة وأن التحقيق مستمر، وأن شفيق قدم تقريراً، وأن النيابة تجرى التحقيق فيه بصفة سرية".

وقال سعادة مصطفى باشا النحاس أنه يجب أن يطلع المحامى عن المتهمين على هذا التقرير ليرى إن كان فيه ما يجيز حبس المتهمين، ثم قال: ويجب على حضرة القاضى أن يأمر بالاطلاع على التقرير لنرى ما به والقول بغير ذلك حرمان لما للمتهمين من الحق فى الدفاع عن أنفسهم والمسألة الآن محددة وهى وجود هذا التقرير.

والنيابة -أى سيد بك مصطفى- قالت عن التقرير إنها لم تبتدئ فى تحقيقه ولا تود أن تحصل فيه مناقشة الآن".

وبعد المرافعة "قررت المحكمة قبول المعارضة شكلاً، وموضوعاً استمرار حبس المتهمين لبعد باكر حتى تطلع المحكمة على الأوراق التى لم يتيسر للنيابة تقديمها الآن". وفى جلسة بعد باكر أى فى يوم السبت ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ وهو اليوم الذى ورد فيه التقرير بخطاب الحكمدار وخطاب الضابط الحارس قرر القاضى رفض المعارضة واستمرار الحبس.

وهذا قاطع فى أن التقرير لم يكن موجوداً لدى النيابة فى يوم المعارضة وهو ١٨ يونيه وتفسير هذا أنه لغاية يوم ١٨ يونيه لم يكن قد تم تحضير التقرير فى معمله فلما قرر القاضى استمرار الحبس ليومين للاطلاع على التقرير اضطروا إلى إقفاله وإلا لاستمر باب التلفيق مفتوحاً إلى أن تدبر أمور أخرى تضاف إليه".

هذا هو تفسيرى للحادثة الشنيعة التى اشتركت النيابة فى عملها والتستر عليها.

كلمة ختامية:

ونحن نحمد الله تعالى أن مثلنا أمامكم وظهرت الحقائق وانكشف المستور من عمل النيابة والسلطات فى هذه القضية.

هذه يا حضرة القاضى هى تدبيراتهم على اغتيال هذه الأرواح الطاهرة الغالية وليس لنا ملجأ إلا عدل القضاء النزيه الذى لا تدنسه المؤثرات ولا تدفعه الشهوات.

ونحن على يقين بأن ضميرك -يا حضرة القاضى- وقد تجلت الحقيقة أمامكم بما لا يدع مجالاً لأى لبس فيها - لن يسمح لك ضميرك الذى لا يطلع عليه إلا الله العزيز المنتقم الجبار أن تحيلنا إلى محكمة الجنايات لنكون وقوداً لنار هذه المؤثرات وأطلب إلى الله جل وعلا أن يثبتك فى إيمانك وأن يبعد عنك هذه المؤثرات الأثيمة وأدعوه تعالى أن يمتعك بنعمة القناعة فتقضى بينك وبين الله بالحق الذى تراه.

شهادة عبد الحميد عنايت

وقيمة هذه الشهادة وشهادة عبد الفتاح عنايت ومحمود اسماعيل أن شفيق قال عنهم انهم يعرفون علاقة ماهر والنقراشى بالجمعية وبشفيق:

س- هل تعرف أن هناك لجنة رئيسية شفيق أحد أعضائها ؟

ج - أنا ما كنت أعرف هناك لجنة رئيسية إلا من التحقيق، وكل ما كنت أعرفه أن اللجنة هى هى وان شفيق رئيسها ثم قال انه لا يعرف ماهر والنقراشى.

وأبلغ من ذلك واقطع فى الدلالة ما قاله: (أريد أن أقرر أننا لما كنا فى المحكمة فى قفص الاتهام قال لى شفيق بأنه سيقدم تقريرا وأطلب منك أن توافقنى على كل ما سيذكر به لأنه من مصلحتنا فقلت له طيب: ولكن كان فى نيتى ألا أوافقه إلا على ما اعرفه فقط، وهو يدعى أخيرا فى حادثة السردار بأنه لم يكن موافقا على الحادثة مع انه كان موافقا عليهما تماما خصوصا فى الاجتماع الذى حصل بمنزلنا وقال لنا اجدعنوا بقى وخلصوا لنا الشغلة دى. ولم يقل انتظروا لما أستشير الغير وما سمعناهشى منه فى أى حادثة. أما قوله بأنى أعرف ما عرفه عن أعضاء الجمعية فقد ذكرت أسماء الأشخاص الذين أعرفهم وهم أعضاء الجمعية أما الأسماء الذين ذكرهم بأنهم أعضاء الجمعية فلا أعرف أنهم أعضاء كما لا أعرف عن هؤلاء الأشخاص شيئا وجميع الحوادث التى حصلت وقعت من أعضاء جمعيتنا).

فهل هناك أبلغ من هذا التكذيب الصريح لأقوال شفيق الذى ادعى انه ماهر أو النقراشى كانا عضوين معه فى لجنة رئيسية وأن عبد الحميد يعرف ذلك ؟

ويلاحظ أن هذا التكذيب جاء من شخص محكوم عيه بالإعدام وكان له كل المصلحة فى أن يعترف على غيره عسى أن ينجو من الموت ولكنه قال فى كل صراحة أن جمعيتهم هى التى ارتكبت جميع الحوادث وأن شفيق لم يقل لهم فى أى حادثة من الحوادث انه سيستشير الغير، وان أعضاء الجمعية هم الذين ذكرهم هو دون سواهم ولا يعرف ماهر أو النقراشى.

وبمواجهة شفيق لعبد الحميد قال عبد الحميد: (أنا قلت عنك لأنك كنت موجود معنا وإذا كنت اعرف شخصا آخر كان معنا كنت قلت عنه).

ويلاحظ أيضا أن عبد الحميد عنايت صديق صدوق لشفيق حتى انه لما اعترف عبد الفتاح عنايت على شفيق واضطر عبد الحميد لذلك أن يقرر الحقيقة بكى بكاء مرا أمام النائب العمومى، إذ قال: وأنا فى الحقيقة الدكتور شفيق صعبان على لأنى عاشرته كثيرا ومن الصعب على نفسى أن أقول عليه ثم بكى).

فهل من المعقول أن الشخص الذى يعترف على صديقه وهو يبكى يحجم عن الاعتراف ضد ماهر أو النقراشى الذين لا يعرفهما ولا صلة له بهما إذا كان كما يقول شفيق: يعلم حقيقة أنهما فى الجمعية ؟ أظن أن هذا لا يقبله عقل.

شهادة عبد الفتاح عنايات:

لم يقتصر الأمر على عبد الحميد فان عبد الفتاح عنايت الذى كان أول المعترفين فى قضية السردار – والذى اعترف على أخيه نفسه لم يتهم ماهر أو النقراشى لأنه لا يريد أن يتهم الناس زورا وظلما، وقد سأله سعادة النائب العمومى ما يأتى:

س – شفيق منصور قرر أخيرا أنه عضو فى لجنة رئيسية أنتم تعرفون أعضاءها.

ج – لا أعرف ذلك، ثم يتلو ذلك ملحوظة المحقق " ذكرنا له أسماء الأشخاص الذين ذكرهم شفيق فى تقريره وأقواله بأنهم أعضاء الجمعية الرئيسية فقال آنى أسمع عن هؤلاء الأشخاص ولكنى لا أعرفهم بصفة أنهم أعضاء فى جمعية سرية " ثم أعاد عليه السؤال.

س – هل مازلت مصرا بأنك لا تعرف شيئا عما قرره شفيق فيما يختص بأعضاء الجمعية الرئيسية ؟ وذكرنا له الأسماء مرة أخرى.

ج – أنا لا يمكننى أن أتهم شخصا بدون أن أعرف حقيقته.

ويلاحظ هنا أن عبد الفتاح وعبد الحميد كانا من أقرب الأصدقاء إلى شفيق وكانا مطلعين على جميع أسرار الجمعية فكانا يعلمان بمسألة مصطفى حمدى ووفاته فى حلوان وغير ذلك من شئون الجمعية فلو أن ماهر والنقراشى كانا عضوين فى الجمعية لعرف أولاد عنايات ذلك تمام المعرفة، لان شفيق نفسه يقول أن أولاد عنايات ومحمود إسماعيل يعرفون أعضاء اللجنة الرئيسية وعلاقة شفيق بهم، ولكن عند سؤال أولاد عنايت عن ذلك قرروا صراحة أنهم لا يعرفون ماهر والنقراشى كأعضاء ولا يمكنهم أن يتهموا أبرياء ولا يعرفون غير شفيق رئيسا للجمعية، والجمعية هى التى اعترفوا عنها إلى آخر ما جاء فى أقوالهم التى أشرنا إليها سابقا.

والمهم هنا لو كان ماهر والنقراشى حقيقة عضوين فى الجمعية لما أحجم عن ذكر ذلك عبد الحميد عنايت الذى اعترف على صديقه شفيق وهو يبكى، ولا عبد الفتاح عنايت الذى اعترف على أخيه، خصوصا أن ماهر والنقراشى لا تربطهما بأولاد عنايت أى صلة صداقة أو معرفة.

ولقد وصف عبد الفتاح كيف تكونت جمعيتهم فى تقرير خاص قدمه إلى النيابة بعد الحكم عليه بالإعدام. وهذه مقدمته بالنص (هذه العصابة قامت بأعمالها بنظام غريب واستمرت ثلاثة أعوام متوالية قائمة بأعمال القتل السياسى، لما حضر الدكتور شفيق منصور من مالطة تعرف بنا وأخذ يتردد على منزلنا وأخيرا ترددت على مكتبه فعرفنى بصديق له يدعى محمود إسماعيل ثم عرفنى بعد ذلك بإبراهيم موسى وكنا عادة نتكلم فى حوادث القتل حتى عرض على أخيرا محمود إسماعيل أن أكون واسطة بينهم وبين إبراهيم موسى والعمال وأخذ محمود إسماعيل يورد لنا السلاح وتعرفنا بعد ذلك بمحمود راشد ومحمد فهمى النجار وأخذت العصابة تقوم بأعمالها).

وقد ناقش سعادة النائب العمومى عبد الفتاح عنايت فى كيفية تكوين الجمعية فسأله.

س – شفيق منصور يقول بأنه لما عاد من مالطة وانضم إلى اللجنة الرئيسية التى كانت مكونة فى ذلك الوقت علم بأنكم كنتم ترتكبون حوادث الاعتداءات الفردية ضد الإنجليز ولذلك كلف بالانضمام لكم ؟.

ج – هذا غير صحيح بالمرة وهو الذى جرنا لارتكاب الجرائم.

شهادة محمود إسماعيل:

ادعى شفيق أن محمود إسماعيل يعرف تكوين اللجنة الرئيسية وأعضاءها، ولما سئل محمود إسماعيل كان المنتظر طبعا أن ينكر أى علاقة له بالجمعية وفعلا أنكر ومات مصرا على إنكاره، ولكن المهم أنه أنكر معرفة ماهر والنقراشى بالمرة بينما هو اعترف بمعرفته لبعض الأعضاء الآخرين الذين ذكرهم شفيق ضمن اللجنة الرئيسية، فلو كان محمود إسماعيل يعرفهما حقا ويعرف أنهما عضوان فى الجمعية كما يقول شفيق أنما كان يعترف على الأقل بمعرفتهما كما اعترف بمعرفته غيرهم ممن اتهمهم شفيق؟

ومع ذلك فهو قال انه لا يعرف ماهر وأنه لما يشوف النقراشى من بعيد يعرف أنه هو النقراشى وبمواجهة محمود اسماعيل بشفيق منصور قال له محمود اسماعيل أنا حكم على بالإعدام ومفيش محل إذا كان حصل شئ كنت أقوله وإذا كنت عاوز تخلص نفسك ما يكونش بالشئ ده)

أقوال شفيق منصور نفسه:

نعم أن شفيق منصور هو الذى قال بوجود اللجنة الرئيسية وأن ماهر والنقراشى عضوان فيها، ولكن شفيق منصور لا يكون شفيق منصور إذا لم يتناقض، وأن تلمح الحقيقة خلال تناقضه هذا، وها نحن أولا نورد بعض أقواله التى تكذب دعواه:

(أ) الاعتراف الأول: لما اعترف شفيق منصور لأول مرة باشتراكه فى جريمة السردار (وكان ذلك فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥) كان من المعقول أن يعترف على شركائه فى الحوادث القديمة بعد أن أعترف على نفسه، وليس أعز على الإنسان من نفسه، وفعلا اعترف شفيق منصور بأسماء شركائه ولم يذكر شيئا ما عن ماهر والنقراشى فقال بالحرف الواحد:

(أما عن الحوادث السابقة فكان يشترك فيها أولاد عنايت عبد الحميد وعبد الفتاح ومحمود راشد وعبد العزيز على وابراهيم موسى ومحمد فهمى الذى كان يشترك معهم فى بعض الأحيان، كان محمود اسماعيل هو الذى يساعدهم على ارتكاب الحوادث بالآراء وكانوا يخبرونى عن بعض الحوادث والأفراد الذين اشتركوا فيها).

(ب) اعتراف ١٤ أبريل سنة ١٩٢٥: قبل ذلك الاعتراف بيوم واحد أى فى ١٣ أبريل قدم شفيق منصور تقريرا إلى البوليس ومنه إلى النيابة يقول فيه أن المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك وأحمد بك ماهر وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى أفندى حمدى وشفيق منصور كانوا أعضاء اللجنة الرئيسية فى سنة ١٩١٩ واستمروا فى أعمالهم ضد الوزراء المصريين، وبعدئذ انضم إليهم النقراشى بك وكان عبد الحميد البيلى بك على اتصال بشفيق مباشرة، وأن بعض الأعضاء مثل المرحوم الصوفانى بك انقطعوا عن العمل بعدئذ إلى آخر ما جاء بهذا التقرير.

ففى يوم ١٤ أبريل دعاه سعادة النائب العمومى ليحقق معه فى ذلك التقرير، ولكن بعد انتهاء التحقيق طلب شفيق منصور إلى المحقق أن يثبت (أن التقرير الذى قدمه بالأمس بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ لا صحة له بالمرة وأنه كتبه للدفاع عن نفسه وللخلاص من موقف صعب، وأنه شخصيا المسئول عن جميع الحوادث ولم يستشر أحداً من الأشخاص الذين ذكرهم ولم يذكر لهم شيئاً عنهم لا قبلها ولا بعدها - وختم تقريره بقوله وما كنت أستشير إلا نفسى وأشهد الله على ذلك وهذا إقرار واعتراف منى بذلك.

وقيمة هذا التقرير الكبرى قائمة فى أنه هو التقرير الوحيد الذى لم يكن للبوليس فرصة للتدخل فيه أو التأثير عليه بل قدمه شفيق للنائب العمومى مباشرة من تلقاء نفسه وفى أثناء التحقيق، وقد كانت هذه المرة الأولى التى إجترأ فيها على اتهام الأبرياء زوراً وظلماً فلم يحتمل تبكيت الضمير ولذلك كذب نفسه حالاً على آثر انتهاء التحقيق فى أقواله الأولى وكان هذا الوازع النفسانى أكبر دليل على كذبه أولا وصدقه أخيراً.

ثم يلاحظ - وهذا من الأهمية بمكان - أن شفيق منصور لما عدل عن اتهام غيره لم يبرئ نفسه، بل أصر على اعترافه بالنسبة لنفسه فقال أنه هو وحده المسئول عن جميع الحوادث وأن الآخرين أبرياء منها، فلم يكن له أذن أى مصلحة فى إنكار التهمة بالنسبة لغيره بل بالعكس فقد نتج عن ذلك أن المسئولية كلها انحصرت فيه، مما يدل على أنه فى إقراره لم يتوخ إلا الحقيقة وأنه قال الحق دون أن يحسب حسابا لنفسه مصغياً إلى صوت ضميره الذى أجفل - وكانت هذه سقطته الأولى - من اتهام الأبرياء.

(ج) الفروع: أدعى شفيق أن لكل عضو فى اللجنة الرئيسية فرعا، ولما ثبتت جريمة السردار عليه وعلى شركائه لم ير مناصاً من الاعتراف بأن (فرعه هو الذى كان يشتغل فى حوادث الاغتيال، أما الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء فكان يشتغل فيها فروع أخرى، وقد مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدى ! فلما سئل عن فروع ماهر والنقراشى قال: انه لا يعرف لجنة ماهر الفرعية ولا لجنة النقراشى).

والواقع أن شفيق لم يكن يعرف لجان ماهر والنقراشى لأنه لم يكن لهما لجان ولم يشتركا مطلقا فى حوادث الاغتيال، فلذلك قرر فى اعترافاته فى ٢١ مايو أنه لا يعرف فروع ماهر والنقراشى، وأن الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء قد مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدى، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى قال فيها مثل هذا القول فانه فى تقريره السابق ، تقرير ١٣ أبريل قال (أنى اقرر للحقيقة ولقول الحق أنى لا أذكر ولا يمكننى أن أذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث).

غير أن ذلك لم يكن ليرضى البوليس، إذ انهم أرادوا شهودا أو تفاصيل دقيقة ضد ماهر والنقراشى، فأجهد شفيق المسكين خياله وكتب بعد الحكم عليه بالإعدام تقريرا مطولا بتاريخ ٢٠ يونيه ذكر فيه أسماء عدد من الطلبة وغيرهم الذين كانوا متهمين أو ذكرت أسماؤهم فى قضايا الاعتداء على الوزراء، وخص بعضهم بماهر والبعض الآخر بالنقراشى، ناسيا أنه قال فيما سبق أنه لا يذكر ولا يمكنه أن يذكر تفاصيل كل حادثة وأنه لا يعرف لماهر والنقراشى فروعا، ولكن للضرورة أحكاماً. ولابد من ذكر تفاصيل وأسماء وإلا فميعاد التنفيذ قد اقترب، غير أن سوء حظ شفيق قضى أن جميع الذين استشهد بهم كذبوه فأصبحت لجان ماهر والنقراشى مجرد حبر على ورق ! وقد كذبه فعلا كل من عبد الرحمن بك فهمى ومحمد أفندى شمس الدين وعبد الرحمن بك الرافعى، وعريان أفندى يوسف، وعبد القادر أفندى شحاته والشيخ عبد ربه مفتاح وغيرهم.

(د) الاستشارة والتنفيذ: - ليس أكثر دلالة على كذب فى دعواه أن ماهر والنقراشى أعضاء معه فى لجنة رئيسية مما جاء فى أقواله المتناقصة عن كيفية استشارة هؤلاء الأعضاء فى جرائم الاغتيال خصوصا فى جريمة السردار.

فقد ادعى شفيق فى اعترافات ٢١ مايو أنه استشار أحمد بك ماهر فى جريمة السردار فوافق عليها، أما النقراشى بك والأستاذ حسن كامل الشيشينى فلم يوافقا واعترضا بشدة، فسأله سعادة النائب العمومى السؤال الذى يتبادر إلى الذهن مباشرة وهو (هل أخبرت النقراشى بأن ماهر موافق؟ فأجاب: لم أخبره)

وأن لنا أن نتساءل هنا: هل من المعقول أن جمعية إجرامية يقوم أفرادها بأعمال خطيرة قد تعرضهم للموت السريع ترتكب جريمة خطيرة كجريمة السردار دون أن يتفق الأعضاء الرئيسيون فيما بينهم أن يجتمعوا على الأقل ليتشاوروا أو دون أن يعرف - على الأقل القليل- كل عضو رأى زميله، هذا بينما اللجنة الفرعية تجتمع وتتبادل الرأى بدل المرة مرات؟

غير أن الأدهى من ذلك أن شفيق منصور بعد الحكم عليه فى قضية السردار لم ير له مصلحة فى اتهام ماهر فى قضية السردار؛ إذ الحكم صدر ولا مرد له، فعاد إلى ذكر الحقيقة فى تقريره الذى قدمه فى ٢٠ يونيه (أى بعد الحكم) وبرأ ماهر والنقراشى والشيشينى من الموافقة على قضية السردار.

فإذا سلمنا جدلا بأنه استشارهم وأنهم يوافقوا فكيف نفذت الجريمة؟ كيف تجترئ لجنة فرعية على ارتكاب جريمة لم يوافق عليها أعضاء اللجنة الرئيسية جميعهم اللهم إلا شفيق الذى يدعى مع ذلك أنه كان مترددا، فهل سمع أحد بلجنة رئيسية مثل هذا؟ كلا فإن مثل هذه اللجنة لا يمكن أن توجد إلا فى مخ مختل كمخ ذلك المسكين شفيق.

وقد يكون من المفيد هنا أن نستشهد بأقوال شفيق نفسه عن سلطة اللجنة الرئيسية وأوامرها فقد قال: (وفى هذا النظام يجب أن أخضع لكل الأوامر التى تصدر من اللجنة الرئيسية وأن أكون كوسيط فقط أنقل الأخبار من تحت إلى فوق ومن فوق إلى تحت ولا أعطى فيها رأيا باتا بل لابد من القرار) وقال فى تقرير ٢٠ يونيه (وعلى كل حال أخذ رأى أحمد ماهر والنقراشى فى كل شئ وكنت تحت أمرهما لا يمكننى أن أتحرك أو أبدى رأيا أو فكرا من غير الأمرالذى يصدر لى منهما) فأين هذا من تلك اللجنة الوهمية التى كونها شفيق من ماهر والنقراشى وغيرهما والتى

ارتكبت جريمة السردار بالرغم عنها وبدون موافقتها؟ هل وجود مثل هذه اللجنة يقبله عقل؟

(ه) النقود: فى كلام شفيق عن كيفية جمع النقود أدلة لا ترد على أن ماهر والنقراشى لم يكونا أعضاء فى الجمعية وأنه كان الكل فى الكل، فقد شهد محمد أفندى نجيب الهلباوى (وهو من البوليس السرى ومن شهود الإثبات ضد ماهروالنقراشى) أنه سمع من شفيق نفسه أقوالا لا يمكن أن تفسر إلا بأن شفيق هو الكل فى الكل فى الجمعية، قال نجيب الهلباوى: "أخبرنى شفيق أن كل الحوادث كانت بتدبيراته وأنه صرف عليها كل إيراده" ثم سئل "هل تظن أن شفيق منصور يقوم بالصرف على هذه الحوادث من جيبه الخاص" فأجاب" هو أخبرنى بأنه لم يأخذ إلا ألفا ومائتى جنيه على جملة دفعات من عبد الرحمن بك فهمى والباقى يصرفه من جيبه الخاص ومن ضمن المصاريف التى يقوم بها من جيبه الخاص إعانة عائلة مصطفى حمدى وأنه أراد أن يلم إعانة لأهل مصطفى حمدى فلم يقبل أحد"

نظن أن الشهادة قاطعة أنه لم تكن هناك لجنة رئيسية للصرف على الجمعية خصوصا قول شفيق: إن كل الحوادث كانت بتدبيراته وأنه صرف عليها كل إيراده، ويلاحظ أن نجيب أفندى الهلباوى أدى هذه الشهادة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ أى بعد القبض على شفيق بزمن وجيز وقبل اعترافاته.

ثم اعترف شفيق بعد ذلك وادعى دعاوى باطلة من حيث النقود وغيرها ولكنه أيد شهادة الهلباوى من حيث لا يدرى، قال شفيق فى اعترافه بتاريخ ٢١ مايو ما يأتى: "ومرة عملنا اكتتاب لعائلة مصطفى حمدى حيث دفع كل منا جزءا وجمعنا لها مبلغ ٢٠٠ جنيه أنا دفعت جزءا من المبلغ وماهر من المبلغ وماهر دفع جزءاً – ٦٠ أو ٧٠ جنيها على ما أتذكر – والنقراشى دفع جزءا بسيطاً، والشيشنى أيضاً دفع، وكل من ساعد فى هذا الاكتتاب ساعد بقصد اعانة فقيرة إلا أحمد ماهر فانه دفع وهو يعلم بأن مصطفى حمدى قتل من انفجار قنبلة فيه لأن الحادثة حصلت بحضوره".

وعندنا أن فى هذا القول الذى جاء على لسان شفيق عفواً دليلاً على أنه لم يكن هناك لجنة رئيسية كما يدعى، فهو أراد أن يتهم ماهر فى مسألة مصطفى حمدى واتهمه فعلا، ولكنه فى

كلامه عن النقراشى والشيشينى فلتت منه عبارة دلت على كذب أقواله برمتها إذ ليس من المعقول أن يكون النقراشى والشيشينى من أعضاء اللجنة الرئيسية ويدفعان ما دفعاه باعتباره اعانة لعائلة فقيرة ولا يعلمان بمسألة مصطفى حمدى مع أنه ثابت من التحقيق أن المسألة كانت معروفة لصغار الأعضاء مثل عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح فضلا عن محمود اسماعيل وشفيق، فلو أن النقراشى والشيشينى كانا حقيقة من أعضاء الجمعية لعرفا الأمر قبل كل إنسان بصفتهما عضوين فى اللجنة الرئيسية. وقصارى القول أن شفيق منصور دل على كذبه بلسانه، وهدم التهمة لا بالنسبة للنقراشى والشيشينى فقط بل بالنسبة لماهر أيضاً لأنه جعله عضوا معهما فى لجنة واحدة وفى درجة واحدة.

(و) أعضاء اللجنة الرئيسية: أما ما قاله شفيق منصور فى اعترافاته جميعها عن أعضاء تلك اللجنة الموهومة فمما لا يدخل فى حصر ويكاد يكون من المستحيل تتبعه فى أكاذيبه التى لا تستقر على حال من القلق، وكانت مرآة صافية لنفسه المضطربة المنزعجة.

ففى اعترافه الأول فى ٢٨ مارس.. عندما اعترف على نفسه لأول مرة فى جريمة السردار قرر الحقيقية أيضاً بالنسبة للحوادث القديمة فلم يذكر أن هناك لجنة رئيسية (ولو أن هناك شيئا من ذلك لما أحجم عن الاعتراف على غيره بعد أن اعترف على نفسه) بل ذكر الحقيقة كلها بان قال: أن الحوادث السابقة كان يديرها محمود اسماعيل بالاشتراك مع أولاد عنايت ومحمود راشد وابراهيم موسى ومحمد فهمى على.

غير أن نفسيته كانت قد بدأت تنحط شيئاً فشيئاً وتكالبت عليه عوامل الضعف من جهة، والضغط والتعذيب من جهة أخرى حتى أصيب بالأرق وبنوع من التخريف، وكان يمزق هدومه ويبكى ويتوهم أنهم سيعدمونه بضربه على رأسه أو بربطه فى عمود ويرجم بالحجارة إلى آخر ما سنبينه فى حينه، وقد نتج عن ذلك أنه كان يتناقض بين اعتراف واعتراف وبين تقرير وأخر بل كثيراً ما كان ينسى ما كتبه فى تقريره عندما يسأل فيه فيقرر فى استجوابه، ما يخالف اعترافه وهكذا.

ولذلك بعد أن قرر فى ٢٨ مارس أسماء شركائه الحقيقيين طلب فى ٢ أبريل أن يقابل سعادة

النائب العمومى خصيصاً، فلما قابله فى الساعة الثامنة والنصف مساء قال: انه لا يتردد فى ذكر الأسماء، ثم فى ١٧ أبريل أظهر لعبته على المكشوف فقال (قررت هذا القول لأنى لم أجد نتيجة تعود على من ذكر أسماء الذين اشتركوا معى فى الحوادث السابقة) ثم فى ١١ أبريل أمام قاضى المعارضة أن البوليس كان يسعى للتأثير عليه ويلازمه من الساعة ٨ صباحاً إلى التاسعة مساءاً، وقرر المحامى عنه انه علم من شفيق أنه قد اقترح عليه فى سجنه مرارا اتهام أشخاص لا علاقة لهم بهذه بالقضية.

وأخيرا بعد تردد ومساومة قدم تقريره فى ١٣ أبريل متهما فيه عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى وأحمد بك ماهر ومصطفى أفندى حمدى بأنهم كونوا فيما بينهم جمعية سرية غرضها الأول الاعتداء على الوزراء المصريين الذين يعملون ضد بلادهم، وأنه لما عاد من مالطة فى أواخر سنة ١٩١٩ انضم إليهم، وبعد انتهاء حوادث اغتيال الوزراء أو حرفيا (ولما تمت هذه الحال) كلف شفيق بالاتصال بهيئة أخرى مكونة من أولاد عنايت والحاج أحمد وبعض العمال (كذبه أولاد عنايت وقالوا: انه هو الذى جرهم إلى الإجرام ولا يعرفون غيره رئيسا لجمعيتهم كما ذكرنا سابقا).

ثم بعد ذلك انضم النقراشى إلى الجمعية (ومعنى ذلك طبعا أن النقراشى لم يشترك فى حوادث الاعتداء على الوزراء المصريين وبعد الحوادث ضد الإنجليز ولكنا سنرى أنه فى تقرير لاحق سيدعى شفيق غير ذلك).

ويقول شفيق: أن النقراشى انضم للجماعة ولكنه كان على بعد، وصلته به وبماهر، وكذلك عبد الحليم البيلى فقد كانت صلته بشفيق شخصياً.

واستمرت الجمعية تعمل إلى أن انقطع الصوفانى بك وعبد الرحمن بك الرافعى ابتداء من أول عهد البرلمان الأول.

أما عن الحوادث السابقة فقال عن حوادث الوزراء انه (كان فى كل شهر تقريبا تمر حادثة بالاعتداء على وزير بعد البحث عن الأشخاص الذين يرتكبون هذا العمل) ومعنى ذلك أنه لم يكن

هناك فروع منظمة بل كانوا يبحثون عن الأشخاص فى كل حادثة من الحوادث.

أما حوادث اغتيال الإنجليز، فهى التى كانت ترتكب بواسطة أفراد معروفين وهى الجمعية المكونة من محمود اسماعيل وأولاد عنايت والعمال والتى يقول شفيق أنه كلف بالاتصال بها (وقد كذبه فى مسألة الاتصال عبد الفتاح وعبد الحميد فقالوا أنه هو الذى جرهم إلى الإجرام وكون الجمعية كما سبق).

ويظهر أن البوليس طلب إلى شفيق أن يذكر كل حادثة من الحوادث السابقة، ومن ارتكبها وحرض عليها، فقال فى تقريره (وللحقيقة وللقول الحق لا أتذكر ولا يمكننى أن أتذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث).

هذا ما جاء فى تقرير ١٣ أبريل عن تكوين الجمعية وملخصه أن هناك جمعية رئيسية مكونة منذ سنة ١٩١٩ للاعتداء على الوزراء المصريين وأن هذه الجمعية اتصلت بواسطة شفيق بهيئة أخرى من طلبة وعمال كانت تعتدى على الإنجليز فقط.

ولكن كل هذا البنيان انهار باعتراف شفيق فى اليوم التالى (١٤ أبريل) أمام سعادة النائب العمومى عندما كان يحقق معه فى تقرير الأمس، فانه قال أن ذلك التقرير لا صحة له بالمرة وأن الأشخاص الذين اتهمهم أبرياء ولم يستشرهم فى شئ بل هو وحده المسئول عن جميع الحوادث إلى آخر ما جاء فى ذلك التقرير مما فصلناه قبل الآن. وفى ٢١ مايو صرح له أن يبدى أقواله بحضور الهلباوى بك، وهى المرة والأخيرة التى صرح فيها لمتهم بحضور محام معه فى التحقيق، والمحكمة من هذا الاستثناء ظهرت صراحة من شهادة الأستاذ عبد الملك حمزة من أنه أخبر شفيق أن الهلباوى بك حصل على وعد وأنه لا يخدعه، ومن بيان اسماعيل صدقى باشا فى السياسة الذى قرر فيه حقيقة ذلك الوعد وأسبابه، وبناء على ذلك اعترف شفيق اعترافه المذكور بتاريخ ٢١ مايو. والمحور الذى يدور عليه الاعتراف هو اتهام السعديين وتبرئة غير السعديين، فاللجنة الرئيسية أصبحت مكونة الآن منه ومن ماهر والنقراشى فقط والشيشينى كعضو استشارى، أما عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى فلم يشتركا فيها، وأما عبد اللطيف الصوفانى وعبد

الرحمن الرافعى فقد انقطعا عن العمل بعد حوادث الوزراء القديمة من عهد البرلمان الأول.

وبما أن محكمة الجنايات لم تكن قد نظرت فى قضية السردار بعد فكان المهم أن تلقى مسئوليتها على السعديين وأن يكون لشفيق الدور الثانى فيها حتى يخفف مسئوليته، فلذلك اتهم ماهر بأنه هو اقترح الاعتداء على السردار بدلا من وكيل حكومة السودان، واقترح تأجيل الاعتداء لحين انعقاد البرلمان للاحتماء وراء الحصانة البرلمانية، وعلم أيضا باليوم الذى حدد له الحادثة، ولما ارتكبت الحادثة وكان شفيق معه فى الوزارة سأله أحمد ماهر إذا كان السردار قد أصيب بأذى فلما علم أنه نجا قال خسارة، ولما سمع ماهر فرقعة الرصاص ابتسم ولما مر بالعربة مع شفيق ورأى فتح الله باشا فى محل الحادثة ضحك، وهكذا إلى آخر تلك التفاصيل الشيطانية التى تدل - إن صحت - على أن ماهر شيطان رجيم متعطش إلى دماء الناس وأنه مجرم بطبعه لا قلب له ولا ضمير، إنما له خيال سخى فى الكذب، ولست فى حاجة إلى التدليل على كذب هذه التفاصيل فقد كفانا شفيق نفسه مئونة هذا التدليل باعترافه فى ٢٠ يونيه الذى كذب فيه تلك التفاصيل برمتها وقرر أن أحمد ماهر لم يوافق على جريمة السردار ولم يكن عالما بحدوثها لما وقعت.

وقد علق سعادة النائب العمومى على هذه المتناقضات بملاحظة من عنده قال فيها إن شفيق اتهم ماهر والنقراشى وآخرون فى ١٣ أبريل وبرأهما خصيصا فى ١٤ أبريل ونسب الحوادث لنفسه، وهذه الملحوظة القصيرة تغنى عن كل تعليق وأبلغ منها ملحوظة النائب العمومى الآتية:

(نذكر أن شفيق منصور كان يلح علينا فى إعادة مناقشته فى قضية السردار فأفهمناه أن اضطراب أقواله لا يجعل محلا لإطالة المناقشة معه فى هذا الموضوع بعد الحكم نهائيا).

أما تقرير ٢٠ يونيه (الذى قدمه بعد الحكم عليه فى قضية السردار) فقد ذكر فيه شفيق أنه لما عاد من مالطة سنة ١٩١٩ وجد الجماعة مكونة من الصوفانى بك ومصطفى حمدى أفندى وأحمد بك ماهر، وعبد الرحمن بك الرافعى وأضاف إليهم محمد بك شرارة ومحمود فهمى النقراشى بك، (مع أنه ذكر فى التقرير ١٣ أبريل أن النقراشى انضم إلى الجمعية بعد أن انتهت حوادث اغتيال الوزراء) - ثم قال أن الصوفانى بك والرافعى بك انقطعا بعد حوادث الاعتداء على الوزراء

وليس فى عهد البرلمان كما ذكر فى تقرير سابق، وكذلك انقطع شراره بك من عهد تعيينه قنصلا.

وقال فى تقريره إن حسن بك كامل الشيشينى لم يكن عضوا وأنه استشاره فقط مرة واحدة فى حادثة السردار فلم يوافق عليها، ولكنه عدل عن ذلك فى اليوم التالى أمام النائب العمومى، إذ قال إنه لا يوجد فى الجمعية أعضاء استشاريون وأن الشيشينى عضو فى الجمعية، وقال عن عبد الحليم بك البيلى أنه متصل به عن بعد وأنه فى بعض الأحيان يخبره عن الحوادث يخبره عن الحوادث بعد حصولها ولكنه لا يهتم بها ولا يساعد فيها ماديا أو أدبيا.

ثم ذكر أسماء أشخاص عديدين من طلبة وغيرهم قال إنهم فروع لماهر والنقراشى والصوفانى ووصف كيفية ارتكاب كل حادثة وتفصيلها (مع أنه قال فى اعترافاته السابقة أنه لا يعرف فروع ماهر والنقراشى وأنه لا يذكر ولا يمكنه أن يذكر المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث) وقد كذبه مع ذلك جميع من استشهد بهم.

وفى ٣١ يوليه قدم شفيق آخر تقرير له (ولو أنه أفسح فى أجله لما كان هذا التقرير آخر تقاريره) برأ فيه سعد باشا والسعديين من جريمة السردار تبرئة تامة وألقى مسئوليتها على خصوم سعد، ثم قال (إن البيلى كان الواسطة بين نشأت ومحمود إسماعيل وكان فى جمعية ماهر والنقراشى الأولى، ولا نفهم معنى لهذه الصيغة الجديدة "جمعية ماهر والنقراشى الأولى" اللهم إلا أن جمعيتهما المزعومة لم تكن على أى صلة بجمعية شفيق ومحمود إسماعيل، وأنه يشير إلى الجمعية التى قال أنه وجدها مؤلفة حين عودته من مالطة وأن غرضها كان الاعتداء على الوزراء المصريين، فإذا كان الأمر كذلك فمثل ماهر والنقراشى مثل المرحوم الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى وشرارة بك وكان من الواجب ألا ترفع الدعوى عليهما.

هذا إذا سلمنا جدلا بصحة أقواله، ولكن من يتبع جميع أقواله بما فيها من اعتراف وإنكار وتبرئة واتهام لا يمكنه أن يشك فى أن كل ما قاله عن وجود لجنة رئيسية قديمة أو جديدة إن هو إلا كذب للخلاص من الإعدام الذى كان المسكين فزعا منه - كما جاء فى بيان إسماعيل باشا صدقى:

"ثبت لدينا من أقوال شفيق منصور نفسه فضلا عن أقوال المتهمين فى قضية السردار ليس هناك لجنة رئيسية كما ادعى شفيق.

سننتقل إلى دليلنا السادس على عدم وجود اللجنة وهو أقوال المتهمين فى القضايا القديمة مثل محمد أفندى شمس الدين ونجيب أفندى الهلباوى ويعقوب أفندى صبرى وغيرهم، والكل مجمعون على أن شفيق منصور كان الروح العاملة والكل فى الكل":

شهادة محمد أفندى شمس الدين:

من هو محمد أفندى شمس الدين، هو الذى حكم عليه مع نجيب أفندى الهلباوى فى قضية الاعتداء على المرحوم السلطان حسين وشمله العفو الذى صدر تحت وزارة الشعب ولشهادته قيمة عظيمة لأنه نسيب شفيق وصديقه وكثيرا ما كان يزوره فى مكتبه فضلا عن أن شفيق كان ممن اشتركوا مع شمس الدين أفندى فى حادثة المرحوم السلطان حسين، كما شهد بذلك شمس الدين أفندى، فهو إذن من أكثر الناس اتصالا بشفيق، ولشهادته - الواضح فيها الصدق والصراحة - معنى لا يمكن أن يفوت حضرة القاضى العادل وهذا نص شهادته كما وردت بالحرف الواحد:

س- ألم يخبرك شفيق فى يوم ما - للعلاقة التى بينكما - عن شئ من أعماله مدة وجودك فى السجن وعن الأشخاص الذين اشتركوا معه فى عمل من الأعمال؟

ج- لم يخبرنى بشئ خاص ولكنه أخبرنى أنه لما كان فى السجن ونامت الحركة وأنه لما عاد من مالطة بدأت الحركة تحيا من جديد وهذا صحيح، والحمد لله قد وصلنا لشئ طيب، ولاحظت أنه يحقد جدا على الدكتور ماهر والنقراشى وسعد باشا قدم عليه ماهر والنقراشى مع أنه خدم البلد اكثر منهما ويشعر فى نفسه أنه أكفأ منهما فضلا عن أن سعد باشا ما كان قابلا أن يكون عضوا بمجلس النواب عن باب الشعرية لأنه كان أصلا فى الحزب الوطنى، ولولا شفيق منصور أخذ التزكية بالإجماع تقريبا لما قبل الوفد ترشيحه؛ لأن الوفد أصبح أمام أمر واقع وأذكر أنه قرر لى ذلك بحضور نجيب الهلباوى.

س- هل أخبرك بأن ماهرا والنقراشى عملا شيئا مثل ماعمله؟

ج- هو لم يخبرنا بشئ، وفقط يسخر من عملهما لأنه كان مقصور على إضراب موظفين أو طلبة أو شئ من ذلك.

ثم سئل عن النقراشى وميوله السياسية فأجاب (كل ما أعرفه من شفيق أنه بتاع مظاهرات وإضراب وكذلك أحمد ماهر)

شهادة نجيب أفندى الهلباوى:

أيد نجيب الهلباوى شهادة شمس الدين أفندى كل التأييد ولهذا التأييد معناه، فإن نجيب أفندى الهلباوى ملتحق بالبوليس السرى وقدم تقريرا خاصا بالحوادث القديمة سنناقشه بالتفصيل، إنما نبدأ هنا بذكر ما قاله عندما سئل عن أقوال شمس الدين أفندى، فقد جاء ما يأتى:

س- ألم تسمع شفيق يوما من الأيام ينتقد تصرفات حكومة سعد؟

ج- أتذكر أنه انتقد تعيين ماهر وزيرا للنقراشى وكيل وزارة، مع أنه هو الذى قام بجميع الأعمال أكثر من أى شخص، وأنهم غشوا سعد باشا وأفهموه أنهم هم الذين قاموا بكل شئ عشان يأخذوا المراكز دى، وأتذكر أن هذا الكلام حصل يوم كنت أنا وهو وشمس الدين. وفى هذا تأييد صريح لأقوال شمس الدين.

شهادة يعقوب صبرى:

ليس هناك وصف يدل على الدور الرئيسى الذى لعبه شفيق فى جرائم القتل أحسن من الوصف الذى جاء على لسان يعقوب صبرى نفسه. فقد قال فى تقريره ما يأتى:

(لو لم يكن شفيق منصور موجودا على قيد الحياة بعد حادثة الوردانى لما حصل ما حصل من الحوادث المريعة ولما قتل ولا شنق أحد، فإنه كان ساعد الشيطان الأيمن، وكان همه الوحيد أن تقع الحوادث ليفخر بها وكان له تأثير عجيب على النفوس.

ونقلت بعد ذلك للإسكندرية فلم ألبث قليلا حتى حضر شفيق منصور كالشيطان الرجيم لتنظيم أعمال الجمعية، ثم سافر شفيق منصور على أوروبا فنام العمل فى مصر ونام فى الإسكندرية.

ثم مضت مدة طويلة على ذلك حتى حضر شفيق منصور من أوروبا فجدد عهد الأعمال السرية ثانية واشترك شفيق فى حادثة السلطان حسين سنة ١٩١٠.

وفى منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ نقلت إلى إسنا وكانت أعمالى الكثيرة بالمدرسة لا تمكننى من مقابلة أحد، وبعد ذلك قامت حولى حركة من مصر قام بها شفيق منصور ومصطفى حمدى بدعوى انى أرجع للاشتغال معهما فى الأعمال السرية مرة ثانية فاعتذرت ثم شهد فى التحقيق أن شفيق منصور كان الكل فى الكل، وهكذا شهد شاهد من أهلها.

بقيت لى كلمة عن يعقوب صبرى كشاهد إثبات أن النيابة أعدمت شفيقا وكانت قد أخذت أقواله وأقوال غيره من الشهود قبل إعدامه فلم يستجد شئ بعد إعدامه الا شهادة يعقوب صبرى بالنسبة الى ماهر وحده، ولكن هذه الشهادة هى شهادة إستنتاجية فقد قال إنه لا يعلم أن ماهر عضو فى الجمعية ولكنه إستنتج من رفع التكليف بين ماهر والرافعى أنهما عضوان بها.

وقد سأل النائب العام يعقوب صبرى أسئلة بريئة فقال له: هل تعرف شفيق؟ فقال: نعم، كان يجلس معى فى القهوة، وسأله هل تعرف نجيب الهلباوى وفهمى النقراشى؟ فقال انى أعرفهم وزاد انه يعرف أولاد عنايت من الصغر ولما سئل عن معرفته لماهر ورؤيته له. فما هى المصلحة له فى ذلك بعد أن يعترف بمعرفة شفيق والنقراشى وأولاد عنايت ثم ينكر معرفته لماهر؟ لا أعرف من ذلك الإنكار البرئ ولكنه لما أتهم وسجن أرغم على ما قاله بخصوص ماهر. وهناك نقطة أخرى هامة فإن صبرى قبض عليه فى ١٦ سبتمبر وأعترف فى أول أكتوبر، ولكن ماهر لم يستجوب فى هذا الاعتراف إلا فى ٢٨ ديسمبر، فلماذا لم يحقق معه فى ١٤ أكتوبر؟ انى باعتبارى محاميا وقانونيا أقول إن التفسير الوحيد لذلك هو أن النيابة لم تكن تعطى قيمة لأقوال يعقوب صبرى فلذلك لم تحقق مع ماهر فى هذه الأقوال.

النحاس باشا - إستسمح حضرة الزميل فى أن أضيف إلى ما قاله حضرته أننا قدمنا طلبا إلى السيد مصطفى بك فى جلسة أكتوبر سنة ١٢٩١ عندما قرر أمام غرفة المشورة أن أحد المقبوض عليهم قرر أقوالا مهمة ضد احمد والنقراشى فسألناه من هو هذا؟ فلم يشأ أن يذكره لنا ولكنا إغتصبناه منه إغتصابا، وكان يتعمد دائما سرية التحقيق ولكن غرفة المشورة رأت معنا أن تعرف ما هى تلك الأقوال التى يطلب بها استمرار الحبس فاستخرجنا منه أن الشخص الذى قرر هذه الأقوال هو يعقوب صبرى فقدمنا أنا وزملائى الى سعادة النائب العمومى طلبا فى ضرورة

استجواب ماهر فى أقواله فلم يفعل سعادة النائب. وكذلك النتيجة أنه لم يسأل ماهر فى هذه الأقوال التى قالها يعقوب وتقرر استمرار الحبس لهذا السبب أيضا ولم يسأل إلا فى ٨٢ ديسمبر، أى بعد أن استقر الرأى على إحالتهما على محكمة الجنايات.

مكرم بك – ومعنى هذا يا حضرة القاضى أن النيابة لم تهمل استجواب ماهر بك بل تعمدت ذلك تعمدا، وأضيف أن الواقعة التى ادعاها يعقوب صبرى غير معقولة وإنى على ذلك من أقواله فهو يدعى أن ماهر كان مع حمدى فى الجبل، والأمر واحد من اثنين فإما أن ماهر كان هناك ليعلم أو ليتعلم، معقول أن أستاذ التجارة يعلم ضابط البوليس كيف يلقى القنابل، وغير معقول أيضا أن ماهر كان يتعلم لأنه طبقا لأقوال شفيق من الرؤساء وليس من المنفذين.

القاضى – أو لعله كان يتفرج

وليم بك – هذا حسن فإنه إذا كان يتفرج فلا يكون عضوا فى الجمعية، غير أنى أريد أن أدلل على أن يعقوب هو الذى ذهب مع حمدى بنفسه والأدلة على ذلك تنحصر فيما يأتى:

أولا – أن يعقوب صبرى اعترف أنه كان يذهب مع محمود عنايت الى (هليوبوليس) للمران على إطلاق الرصاص.

ثانيا – أن شفيق نفسه قال إن سبب حضور يعقوب إلى مصر كان لاستحضار قنابل وتجربة القنابل الجديدة التى كانت تعملها لجنة مصر.

ثالثا – أن عبد الحميد عنايت قال إن الذى رافق مصطفى حمدى هو أخوه عبد الخالق عنايت وشخص آخر لا يذكر اسمه وسيبحث عنه، وهذا الشخص لا يمكن أن يكون أحمد ماهر طبعا لأنه معروف ولا يبحث عنه بل هو يعقوب صبرى نفسه الذى سبق أن رافق عنايت الكبير فى التمرين على إطلاق الرصاص والذى يقول شفيق إنه أتى إلى مصر لاستحضار قنابل وتجربتها.

رابعا – أن صبرى باعترافه صديق لمصطفى حمدى فمن ذلك ترى يا حضرة القاضى أن الشبكة التى أراد يعقوب أن ينصبها لغيره وقع هو فيها.

غير أن أغرب ما فى هذه القضية هو طريقة التدليل فيها، وكلمة التدليل إنما هى عبارة ملطفة لما أعنيه وهو التلفيق، وقد كان يطلب إلى شفيق أن يقيم الدليل المادى أو الواقعة المادية. وقيل صراحة إن رأسه رهن الدليل وأنه لا يكفيه أن يدعى بل أن يثبت ما يدعيه. وهذا ظاهر من بيان إسماعيل باشا صدقى الذى أبلغه أنه لن يحصل على العفو أو التخفيف "إلا إذا قرر الحقيقة وقام البرهان على صحة قوله" كذلك نصحه الهلباوى بك بأن يتهم الأشخاص الذين يمكنه أن يقيم الدليل عليهم كما هو وارد فى شهادته.

فما الذى يعمله شفيق المسكين لإقامة الدليل والبرهان؟ الأمر بسيط فقد سبق أن قلت إن شفيق كان مجنون أو ممثلا للجنون وهو فى كلتا الحالتين لا يعتمد على أقواله. إنما كان شفيق عاقلا جدا فيما يختص بحياته هو لأن غريزة البقاء كانت تملى عليه أن يسعى إلى خلق الدليل إذا لم يجده، وما داموا يطلبون إليه أن يذكر وقائع مادية فهو يعرف - ولا ينبئك مثل خبير - كثيرا من أسرار الجمعية التى هو رئيسها، فما عليه إلا أن ينسب البعض منها على ماهر، والبعض الآخر إلى النقراشى، كل بحسب نصيبه فإذا لم تتحقق بالنسبة لماهر أو النقراشى فيكون قد قام بشئ مما طلب منه على الأقل. ولعل ذلك يكون شفيعا له عند ذوى الشفاعة.

وقد سار شفيق على هذا السبيل - ولا سبيل له غيره - ولكن الغريب أن تسير معه النيابة أيضا فى هذا الطريق بعد أن ثبت أن كل واقعة ذكرها شفيق لم تثبت بالنسبة لماهر أو النقراشى، فهل تريد النيابة منا أن نعتقد أنها - هى أيضا - سارت على هذا السبيل لأنه لا سبيل غيره؟

وها نحن أولا نورد أمثلة على طريقة التدليل التى ابتكرها شفيق واتبعته فيها النيابة:

(١) مسألة الحصانة البرلمانية: سأل النائب العام شفيق هل عندك دليل أو قرينة تؤيد اشتراك أحمد ماهر معك فى حادثة السردار؟ فأجاب أنا أطلب سؤال أولاد عنايت: هل قلت لهم ينتظرون حتى يفتح البرلمان للاستفادة من الحصانة أم لا؟ ولكن شفيق نسى أن المهم هو هل ماهر الذى أشار بذلك أم لا. أما أنه قال لأولاد عنايت أو لم يقل فلا قيمة لذلك مطلقا؛ إذ أنه لم يقل واحد من أولاد عنايت إنهم سمعوا شيئا من ذلك نقلا عن ماهر أو غيره.

وبهذه المناسبة يسوءنى جدا أن أتهم النيابة بخطأ ولا أريد أن أقول خطأ مقصود.

فقد جاء فى تقرير الاتهام أن أحمد ماهر أشار فى حادثة الاعتداء على السردار بتأجيل التنفيذ إلى انعقاد البرلمان، مع أن شفيق منصور نفسه قال فى آخر تقرير له، أى تقرير ١٨ يونيه، إن أحمد ماهر قال له "إن الواجب أن تمنعهم ما استطعت وأن تقول للأولاد بالانتظار إلى انعقاد البرلمان للاحتماء بالحصانة البرلمانية ويكون ذلك طريقة للتسويف وتخدير أعصابهم وربما أفادت"

هذه الدعوى كلها كاذبة طبعا، ولكن النيابة لم يكفها أن تتهمنا بأقوال شفيق، على ما فيها من كذب بل حذفت من أقواله ما يفيدنا وأثبتت ما يضرنا، فذكرت فى تقرير الاتهام أن ماهر طلب تأجيل الحادثة إلى انعقاد البرلمان ولم يذكر الجزء الأخير من الجملة، وهو أن ذلك طريقة للتسويف ولتخدير أعصاب أولاد عنايت عسى أن يمتنعوا عن ارتكاب الجريمة، فكان مثلها فى ذلك مثل من استشهد بالآية القرآنية الكريمة فقال "لا تقربوا الصلاة" ولم يضف وأنتم سكارى.

(٢) كشف إبراهيم موسى: من ضمن الأدلة التى اخترعت ضد النقراشى مسألة كشف إبراهيم موسى وهى تمثل كل التمثيل طريقة التدليل التى اتبعت، فإن شفيق ذكر مسألة كشف العمال الذى جاء فيه اسم إبراهيم موسى وقدمته مصلحة الأمن العام إلى النقراشى بك ليتخذ إجراءات ضد العاملين المهيجين وقال شفيق إن النقراشى أطلعه على هذا الكشف فلما أخبره بان إبراهيم موسى من ضمن أعضاء الجمعية شطب النقراشى بك اسمه. وهذا الكشف صحيح وقد قدمته فعلا مصلحة الأمن العام إلى النقراشى بك واستشار النقراشى نية شفيق باعتباره مستشار للعمال – إنما نقصى شئ وهو المهم أعنى أن اسم إبراهيم موسى لم يكن مشطوبا.

يحكى ياحضرة القاضى أن ملكا من ملوك الأروام زار مدينة من مدائن ملكه فلم تحييه القلعة بإطلاق المدافع فاستحضر قائد القلعة وسأله غاضبا – ما الذى تعنيه بعدم تحيتى فأنت موجود والجيش موجود والقلعة موجودة والمدافع أيضا فلماذا لم تطلقها لتحيتى؟ فأجاب القائد: أولا أنه ليس هناك بارود فقال له الملك يكفى هذا السبب فهو يغنى عن بقية الأسباب، وكذلك كل شئ فى حالتنا موجود من كشف وأسماء وغير ذلك، وإنما ينقصنا (البارود) وأعنى الدليل ضد النقراشى وهو شطب الاسم.

٤- تقرير خاص بالنقراشى: واستشهد بالتهمة التى اتهم بها النقراشى وهى تضليل التحقيق، فقال إن هذه التهمة نسبت إليه عندما قبض عليه فى المرة الأولى فلم يثبت شئ ضده ومع ذلك ذكرت هذه المسألة فى التحقيق فى هذه القضية أيضا إلى حد أن شفيق منصور كتب تقريرا خاصا وهو ملخص بتقرير ١٨ يونيه ليتهم النقراشى فيه بهذه التهمة فكان هذا التقرير عبارة عن ورقة اتهام ضد النقراشى، إذ ذكر فيه ما ادعاه عليه من اشتراكه فى قضايا القتل، ذكر فى آخر التقرير - من باب الاحتياط، أن النقراشى تستر عليه فى التحقيق وأخبره أن المستر كين بويد يشتبه فيه (أى فى شفيق) ونسى شفيق أنه قال فى تحقيق ٢١ مايو أمام النائب العمومى أن النقراشى نفسه لم يخبره بشئ من هذا، أفليس هذا دليلا على أن التقارير كانت تصطنع اصطناعا وتملى على شفيق إملاء حتى أنه كتب ملحقا بهذه النقطة؟ وأضف إلى ذلك أن سليم زكى أفندى يخبرنا بأنه كان يزور شفيقا فى السجن أثناء كتابة هذا التقرير، وشفيق نفسه يؤكد أن البوليس ما كان يتركه من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة التاسعة مساءا.

إن السبب يا حضرة القاضى فى اتهام النقراشى المسكين ظن أنه موظف مستقل فى بلدة مستقلة ونظر إلى وظيفته نظرة جدية فاصطدم، وكذلك سعد باشا فقد قال أحد كبار الإنجليز إنه نظر إلى استقلال مصر كأنه أمر جدى.

ولهذا اصطدم سعد باشا أيضا وسقطت وزارة الشعب.

والواقع أننا لا نفهم من أين أتت تهمة التضليل فى التحقيق ضد النقراشى بك مع أن مسلكه فى التحقيق ظاهر وطبيعى وأستشهد فى ذلك برسل باشا نفسه، فقد جاء ما يأتى:

"سأل النائب العام النقراشى لما وقعت حادثة السردار من هم الأشخاص الذين اشتبهت فيهم من أول الأمر؟ فأجاب: لما رجعت من دار المندوب السامى إلى مكان الحادثة سمعت دولة سعد باشا يسأل رسل باشا عمن يشتبه فيهم فأجاب رسل باشا بأنه مبدئيا يشتبه فى جمعية اللواء الأبيض. فرأيت أن هذا فرض جائز وجرى التحقيق على ذلك"

ثم إن نجيب الهلباوى نفسه قال فى مقدمة تقريره الخاص بقضية السردار إنه اشتبه فى جمعية

اللواء الأبيض، ومما يدل على التلفيق ضد النقراشى فى هذا الأمر ما جاء فى شهادة عبد الحميد عنايت فقد قال (إن ما قاله شفيق لما كنا فى سجن مصر بالاعتقال الأول بأن النقراشى سيفيدنا بمركزه فهو لم يقل لنا ذلك وده كلام جايبه من عقله والنقراشى كان سجن قبلنا هو وعبد الرحمن فهمى ووليم مكرم) فهل بعد هذا تلفيق وخبل فى التلفيق؟

أخيرا ألفت القاضى إلى ملاحظة عامة فى هذا الموضوع وهى أنى أرجوه أن يضع بدلا من أسماء ماهر والنقراشى والشيشينى والبيلى أسماء زيد وعمرو وخالد وبكر - فهل ينطبق كل ما جاء فى الاتهام بخصوص ماهر وإخوانه على زيد وإخوانه.

أظن أنه ينطبق تمام الانطباق، إذ لا يوجد دليل خاص بماهر أكثر مما يوجد دليل خاص بزيد أو عمرو أو بكر. وهذا فاصل فى أنه إذا صح أن يحال ماهر وإخوانه على محكمة الجنايات فيصح أن يحال كل زيد وكل عمرو وكل بكر. وأحسن ما قيل فى هذا الموضوع هو ما قاله أحمد ماهر نفسه (وهو أن شفيق منصور يعرف كل هذه الجرائم وهو يحكى عنها بتفصيلاتها، وأما قوله بالنسبة له فهو كذب).

ذكرت فى مرافعتى فى الجلسة السابقة الأدلة التى استخلصتها من التحقيق بجميع أجزائه عن اللجنة الرئيسية، وأثبت - أو أحب أن أعتقد أننى اثبت - انه ليس هناك لجنة رئيسية مكونة من شفيق وماهر وغيرهم، بل اللجنة كل اللجنة هى التى قامت بارتكاب جريمة السردار برياسة شفيق منصور وقد استندت فى تلك على الأدلة التى سردتها وهى:

أولا: ظروف قضية السردار:

تثبت أنه لم يكن هناك نظام مثل النظام الذى ادعاه شفيق منصور، فإن أعضاء الجمعية كانوا يعرفون بعضهم البعض وذكرهم عبد الفتاح عنايت بأسمائهم فى اعترافه عند القبض عليه وكانوا يتزاورون ويجتمعون فى مكتب شفيق منصور أو فى بيوتهم لتدبير جرائم الاغتيال، وكانوا فى الواقع أصدقاء تربطهم ببعضهم صلة خاصة، أو كما قال محمد فهمى على - إحنا شلة أصدقاء - ويلاحظ هنا أن جميع الأعضاء كانوا يعرفون بعضهم حتى العمال منهم، بدليل أن عبد الفتاح

عنايت وشفيق منصور وغيرهما ذكروا أسماء إبراهيم موسى وراغب حسن.

ومعنى ذلك أنهم كانوا يعرفون بعضهم من الكبير إلى الصغير.

فأين ذلك من النظام الذى ادعاه شفيق عن الأصول والفروع...إلخ؟

ثانيا: شهادة المتهمين فى قضية السردار:

والمهم أن نلاحظ هنا أن شفيق قال عنهم (أى محمود إسماعيل وأولاد عنايت) إنهم يعرفون وجود اللجنة الرئيسية وعلاقة ماهر والنقراشى بها. فلما سئلوا أنكروا ذلك بتاتا وقال أولاد عنايت إن الجمعية هى التى ذكروا أسماء أعضائها ورئيسها شفيق منصور. وأنه لم يستشر واحدا فلا معنى لاتهام الأبرياء.

ولشهادتهم معنى خاص، من غير المعقول أن عبد الفتاح عنايت الذى اعترف على نفسه وعلى شقيقه وكذلك عبد الحميد عنايت الذى اعترف على شفيق وهو يبكى - غير معقول أنهما لا يعترفان على ماهر والنقراشى اللذين لا يرتبطان بهما بأى عاطفة أو مصلحة بل بالعكس فقد كان لهما كل المصلحة فى الاعتراف على ماهر والنقراشى حتى ينجو من الإعدام.

وكذلك محمود إسماعيل، فإنه وإن أنكر التهمة أصلا فقد أنكر فيما يختص بماهر والنقراشى حتى بمجرد معرفته بهما مع أنه اعترف بمعرفة غيرهما من المتهمين ولما ووجه بشفيق قال له تلك الكلمة المؤثرة: (إذا كنت عايز تخلص نفسك ما يكونش بالشئ ده)